



خمس رؤى نسائية تتجادل حول سؤال الذاكرة

8ص



حلم المربع الذهبي يغازل المغرب مجددا في كأس العالم

11ص



هل تتدخل السعودية لدعم الإعلام اللبناني السيادي؟

5ص



أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الخميس 2026/07/09 - 24 المحرم 1448
السنة 49 العدد 13856
Thursday 09/07/2026
49th Year, Issue 13856
www.alarab.co.uk



الشراكة مع الخليج تمنح أنقرة ثقلا أكبر في معادلات الأمن الإقليمي

الصناعات الدفاعية التركية تجذب اهتمام العواصم الخليجية



إسطنبول - تشهد العلاقات بين تركيا ودول الخليج تحولاً متسارعاً، انتقلت معه من مرحلة التنافس السياسي إلى شراكة إستراتيجية متعددة الأبعاد، في وقت تعيد فيه الحرب الأخيرة مع إيران رسم موازين القوى في الشرق الأوسط، وتدفع العواصم الإقليمية إلى البحث عن ترتيبات أمنية أكثر مرونة تتجاوز أنماط التحالف التقليدية.

وفي هذا السياق، تبدو أنقرة من أبرز المستفيدين من المتغيرات الإقليمية، إذ تقدم نفسها شريكا آمناً واقتصادياً قادراً على الإسهام في استقرار المنطقة، مستندة إلى قدراتها العسكرية المتنامية، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، وشبكة علاقاتها المتطورة مع دول الخليج.

وتأتي هذه التحولات في ظل حراك عربي لإعادة تقييم البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، ومع مؤشرات على مراجعة واشنطن لطبيعة علاقاتها مع تركيا، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزيمته رفع العقوبات المرتبطة بشراء أنقرة منظومة الصواريخ الروسية أس - 400. ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً داخل الدوائر الغربية بأن الشرق الأوسط بعد الحرب مع إيران يفرض معادلات جديدة، وأن تركيا أصبحت لاعباً يصعب تجاهزه في أي ترتيبات أمنية مقبلة.

أنقرة تدرك أن شراكتهما مع دول الخليج ركيزة لتعزيز حضورها الجيوسياسي عبر الاستثمارات والتعاون الدفاعي

ولم تقتصر تداعيات الحرب الأخيرة على إضعاف إيران وتقليص هامش حركتها الإقليمية، بل كشفت أيضاً هشاشة منظومة الأمن الخليجي، وحدود قدرة الولايات المتحدة على توفير مظلة ردع مطلقة لحلفائها، كما عمقت حالة عدم اليقين بشأن مستقبل التوازنات الإقليمية. وفي ظل هذا المشهد، برزت الحاجة إلى تنويع الشراكات الأمنية، وهو ما أتاح لأنقرة فرصة توسيع حضورها في الخليج.

وخلال السنوات الماضية، انتقلت العلاقات التركية - الخليجية من مرحلة التوتر التي أعقبت أحداث "الربيع العربي" إلى مرحلة تقوم على البراغماتية وتلاقي المصالح. فبعد سنوات من الخلاف بين تركيا وكل من السعودية والإمارات حول ملفات إقليمية، أبرزها مصر وليبيا وقطر، اتجهت الأطراف إلى إعادة بناء علاقاتها على أسس اقتصادية وأمنية أكثر واقعية، فرضتها متغيرات إقليمية ودولية دفعت الجميع إلى إعادة ترتيب الأولويات.

وتدرك أنقرة أن تعزيز علاقاتها مع الخليج يشكل ركيزة أساسية لدعم اقتصادها، عبر جذب الاستثمارات وتمويل مشاريع البنية التحتية والصناعات المتقدمة، في حين ترى دول الخليج في تركيا شريكاً يمكن أن يسهم في تعزيز أمنها، خاصة بعدما أظهرت الهجمات على المنشآت النفطية السعودية عام 2019، ثم الحرب الأخيرة مع إيران، أن الاعتماد الكامل على المظلة الأمنية الأميركية لم يعد كافياً لمواجهة التحديات المتزايدة.

ويكتسب التعاون الدفاعي بين الجانبين أهمية متزايدة، إذ تحولت الصناعات الدفاعية التركية إلى إحدى

أبرز أدوات النفوذ الخارجي لأنقرة. فقد أثبتت الطائرات المسيّرة التركية كفاءتها في أكثر من ساحة، كما طورت أنقرة قدرات متقدمة في مجالات المدرعات، والأنظمة البحرية، والصواريخ، والحرب الإلكترونية، والدفاع الجوي، إضافة إلى مشروعها الوطني للمقاتلة الحربية، ما جعلها لاعباً صاعداً في سوق الصناعات العسكرية.

وتوفر هذه الصناعات لدول الخليج خيارات أكثر مرونة مقارنة ببعض المنظومات الغربية، سواء من حيث سرعة التسليم، أو إمكانات الإنتاج المشترك، أو نقل التكنولوجيا، بما ينسجم مع خطط دول الخليج لتوطين الصناعات الدفاعية وتقليل الاعتماد على الموردين التقليديين.

ولا يقتصر هذا التعاون على صفقات التسليح، بل يمتد إلى التدريب، وتبادل الخبرات، والتنسيق الأمني، وتطوير مشاريع مشتركة في الصناعات الدفاعية، بما يعزز مكانة تركيا بوصفها شريكاً آمناً طويل الأمد، وليس مجرد مورد للأسلحة.

ولا يقتصر أثر هذا التعاون على البعد الثنائي، بل يمتد إلى إعادة تشكيل توازنات القوة في الخليج، فكلما تعززت

التقارب التركي - الخليجي ينتقل من السياسة إلى الشراكة الإستراتيجية

الشراكات الدفاعية بين أنقرة والعواصم الخليجية، ازدادت قدرة هذه الدول على تنويع مصادر السلاح والتكنولوجيا العسكرية، واكتساب هامش أوسع في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى. كما ينسجم هذا المسار مع توجه خليجي متنام يقوم على توزيع الشراكات الأمنية، بدلا من الارتئان لمصدر واحد للحماية أو التسليح.

ورغم هذا التقارب، لا تطرح تركيا بديلاً عن الولايات المتحدة في الخليج، إذ لا يزال التفوق الأمريكي في القدرات البحرية والجوية والاستخباراتية يشكل الركيزة الأساسية للأمن الإقليمي. إلا أن أنقرة باتت تقدم نفسها شريكاً مكملًا، قادراً على سد بعض الفجوات، وتوفير خيارات إضافية أمام دول الخليج في بيئة أمنية تنسم بقدر متزايد من التعقيد. ويعزز هذا الدور الموقع الجغرافي لتركيا، الذي يربط أوروبا بالشرق الأوسط والبحر الأسود والقوقاز وشرق المتوسط، إلى جانب عضويتها في حلف الناتو، بما يمنحها قدرة على التحرك بين الدوائر الغربية والإقليمية في آن واحد.

كما أن علاقاتها المتوازنة مع عدد من القوى الإقليمية تمنحها هامشاً سياسياً ودبلوماسياً يتجاوز الجانب العسكري.

حين يُذكر الفساد، يتبادر إلى الذهن مباشرة العالم الثالث. لكن الحكم الصادر بحق مارين لوبان في فرنسا، بعد إدانتها في قضية اختلاس أموال تابعة للاتحاد الأوروبي، يثبت أن الفساد لا يعرف حدوداً، وأنه يتسلل حتى إلى قلب الديمقراطيات الغربية، ويفرض علينا إعادة التفكير في طبيعة الفساد، وكيفية مواجهته، بعيداً عن الصور النمطية التي تحصره في دول الجنوب.

الفساد في جوهره ليس مجرد اختلاس مالي أو إساءة استخدام للسلطة، بل هو تعبير عن خلل في العلاقة بين المواطن والدولة، بين السلطة والمسؤولية.

في العراق، ارتبط الفساد بالمحاصصة الطائفية التي جعلت من الدولة غنيمة تتقاسمها الأحزاب، وفي ليبيا تحول إلى شبكة معقدة من التهريب والنهب بعد انهيار مؤسسات الدولة. في أفريقيا، أصبح الفساد جزءاً من البنية السياسية، حيث تُستخدم الموارد العامة كآداة للبقاء في السلطة. لكن حين تنتقل إلى أوروبا، نجد أن الفساد يأخذ أشكالاً أكثر "أناقة"، لكنه في النهاية يظل فساداً يفوّض الثقة في المؤسسات.

قضية لوبان تكشف هذه الحقيقة بوضوح. فهي بنت مسيرتها السياسية على خطاب النزاهة الوطنية والدفاع عن فرنسا ضد الفساد الأوروبي، لكنها اليوم تواجه حكماً بالسجن ثلاث سنوات، وحظراً من الترشح لأي منصب عام لمدة خمس سنوات. من كانت ترفع شعار "النقاء الوطني" سقطت في اختبار المال العام. هذه القضية لا تخص لوبان وحدها، بل تكشف عن خلل أعظم في البنية السياسية الأوروبية.

الفساد يقوّض الثقة في الدول الديمقراطية كما يقوّضها في الدول الهشة. في العالم الثالث، أدى إلى انهيار الدولة وتحولها إلى ساحة صراع، وفي أوروبا يضعف ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي. عندما يرى المواطن أن من يرفع شعار النزاهة يسقط في الاختلاس، تتراجع الثقة في الخطاب السياسي برمته. القضية هنا ليست فقط قانونية، بل أخلاقية، لأن المجتمعات الديمقراطية تقوم على عقد اجتماعي أساسه الثقة بين المواطن والدولة، والفساد يخرق هذا العقد ويجعل المواطن يشعر أن اللعبة السياسية مجرد مسرحية، وأن الشعارات لا تعني شيئاً أمام إغراء المال والسلطة.

الدرس الأهم من قضية لوبان هو أن الفساد بلا عنوان. يتسلل إلى باريس وبروكسل ولندن. الأيديولوجيا لا تحمي من الفساد، سواء كان سياسياً يمينياً أو يسارياً، فالمشكلة ليست في الشعارات بل في غياب الضبط الداخلي والرقابة الفعالة. العقوبات القضائية ضرورية، لكنها ليست كافية، لأن الفساد مرض اجتماعي يحتاج إلى علاج هيكلي يقوم على الشفافية والإصلاح المؤسسي.

الحل لا يكمن في العقوبات وحدها، بل في إصلاحات هيكليّة تعزز الشفافية والرقابة. المطلوب بناء مؤسسات قوية قادرة على محاسبة الفاسدين، وتعزيز الرقابة على الأحزاب والبرلمانات

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

من بغداد إلى باريس: الفساد بلا عنوان

وضمن أن المال العام يُستخدم في خدمة المواطنين لا الأحزاب. الشفافية ليست شعاراً، بل آلية عملية: نشر العقود، مراقبة الإنفاق، تعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني. بدون هذه الآليات، سيظل الفساد يتسلل مهما كانت قوة القضاء. لكن مواجهة الفساد ليست مسؤولية الدولة وحدها، بل هي مسؤولية المجتمع بأسره. المواطن الذي يغض الطرف عن الرشوة، أو الذي ييبرر المحسوبية، يشارك في تكريس الفساد. الإعلام الذي يتجاهل التحقيقات، أو الذي يخضع لضغوط سياسية، يساهم في إخفاء الحقائق. الأحزاب التي تترن تجاوزات قادتها، أو التي تعتبر المال العام وسيلة للبقاء في السلطة، تعمق الأزمة. في فرنسا، الحكم على لوبان رسالة بأن العدالة لا تتسامح مع إساءة استخدام المال العام، لكنه أيضاً اختبار لمدى قدرة المجتمع الفرنسي على استعادة ثقته في النظام السياسي. في العراق وليبيا، غياب المحاسبة جعل الفساد جزءاً من الحياة اليومية، حتى أصبح المواطن يتعامل معه كامر واقع لا يمكن تغييره.

الفساد يقوّض الثقة بالدولة ويكشف أن الأيديولوجيا والشعارات لا تحميان من إغراء المال والسلطة

الفساد أيضاً مرتبط بالهولمة. الشركات متعددة الجنسيات التي تتلاعب بالأسواق، أو التي تهرب من الضرائب، تساهم في تقيؤ الثقة في النظام الاقتصادي العالمي. المؤسسات المالية التي تغض الطرف عن غسل الأموال، أو التي تسمح بتهريب الأموال من الدول الفقيرة إلى المازلات الأمنة، تساهم في تكريس الفساد على مستوى عالمي. الديمقراطيات ليست محصنة، والدول النامية ليست وحدها ضحية. الإصلاح والشفافية هما الطريق الوحيد لاستعادة ثقة الشعوب، سواء في الشرق الأوسط أو أوروبا. الرسالة الأعمق هي أن لا أحد فوق القانون، ولا أحد بمنأى عن الفساد.

الفساد ليس مجرد اختلاس أو رشوة، بل هو شبكة من العلاقات والمصالح التي تتقاطع بين السياسيين ورجال الأعمال، في العراق وليبيا، هذه الشبكة مرتبطة بالقبيلة والطائفة والسلاح. وفي أوروبا مرتبطة بالحزب والبرلمان والشركات. الفساد أيضاً له بعد نفسي. السياسي الذي يبرر لنفسه إساءة استخدام المال العام، يفعل ذلك لأنه يعتقد أن السلطة تمنحه حصانة، وأن المواطن لن يحاسبه. المواطن الذي يقبل بالرشوة، يفعل ذلك لأنه فقد الثقة في العدالة. ويعتقد أن الفساد هو الطريق الوحيد للحصول على حقه. هذه الثقافة النفسية هي أخطر ما في الفساد، لأنها تجعل منه سلوكاً طبيعياً، لا جريمة.

أزمة أف - 35 لأنقرة تتفاعل بين واشنطن وتل أبيب

بملفات إقليمية أخرى لا تقل تعقيداً، وفي مقدمتها الملف الإيراني الذي يمر بمنعطف تاريخي ورجح للغاية، وأعلن الرئيس الأميركي بشكل قاطع عن انتهاء مذكرات التفاهم السابقة التي كانت تهدف إلى إنهاء الصراع مع طهران، مؤكداً عدم رغبته في التعامل مع الإدارة الإيرانية الحالية بعد الهجمات والنوترات العسكرية الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل. ويضع الموقف الأميركي الجديد المنطقة برمتها على حافة سيناريوهات مفتوحة وشديدة الخطورة، في وقت تنهم فيه إسرائيل الجانب التركي بالسعي المستمر لتقويض جهود وساطات وقف إطلاق النار الإقليمية التي تقودها قوى دولية مثل باكستان.

التطورات تكشف عن عمق الفجوة الأخذة في الاتساع بين رؤية دونالد ترامب وتطلعات الحكومة الإسرائيلية

وترى تركيا، كعضو محوري في حلف شمال الأطلسي، أن التحركات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة ولبنان وسوريا تمثل تهديداً للاستقرار الإقليمي، مما يفسر انتقاداتها الحادة والمتواصلة لتل أبيب، ومحاولاتها المستمرة لتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية عبر الضغط لاستعادة مكانتها في المشاريع العسكرية الأميركية المتطورة. وتواجه الرغبة الاندفاعية للرئيس ترامب في إتمام صفقة الطائرات مع تركيا عقبات تشريعية وسياسية متعددة داخل الولايات المتحدة نفسها، حيث يرجح المراقبون أن تصطدم هذه الخطوة بمعارضة شرسة وعنفة داخل أروقة الكونغرس الأميركي الذي يضم تكتلات قوية داعمة للموقف الإسرائيلي ومتوجسة من التقلبات السياسية لأنقرة.



إحباط إسرائيلي من توجهات الحليف الأميركي

● تل أبيب - الغي وزير الدفاع الأميركي بيت هيفيسث اجتماعاً كان مقرراً الأربعاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وجاء القرار ليمثل ذروة التوتر الصامت والخلافات العميقة التي بدأت تنطفو على السطح بين واشنطن وتل أبيب، مدفوعة بمساعي الإدارة الأميركية لإعادة تقييم علاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى، وعلى رأسها تركيا.

وكان من المفترض أن يناقش الاجتماع قضية باللغة الحساسة والتعقيد، هي الصفقة المحتملة لبيع مقاتلات أميركية متطورة من طراز أف - 35 إلى أنقرة، وهو الأمر الذي ترى فيه إسرائيل تهديداً مباشراً ومحورياً للتفوق العسكري النوعي الذي دأبت على حمايته بدعم أميركي مطلق لعقود طويلة. وتكشف هذه التطورات المتلاحقة عن عمق الفجوة الأخذة في الاتساع بين الرؤية الإستراتيجية للرئيس الأميركي دونالد ترامب وتطلعات الحكومة الإسرائيلية، حيث يسعى ترامب إلى تفكيك الأزمات المعقدة في المنطقة عبر إبرام صفقات كبرى تخدم المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية المباشرة لبلاده، حتى لو تطلب ذلك تقديم تنازلات تاريخية لخصوم إسرائيل التقليديين.

وجاء إعلان ترامب عن نيته رفع العقوبات الأميركية المفروضة على أنقرة منذ عام 2019 بسبب شرائها لمنظومة الدفاع الجوي الروسية أس - 400، لبحث برسالة قوية ومباشرة مفادها أن واشنطن مستعدة لإعادة دمج أنقرة في برنامج المقاتلات الشبحية، وهو ما يمثل انعطافة حادة تثير قلقاً بالغاً في الأوساط الأمنية والسياسية الإسرائيلية.

وعبر نتنياهو بشكل صريح وصارم عن هذا التوجس الإسرائيلي عبر منصات إعلامية عالمية، مؤكداً أن تمرير مثل هذه الصفقة العسكرية سيؤدي حتماً إلى إحداث خلل جوهري وخطير في ميزان القوى الحساس بالشرق الأوسط، عازياً ذلك إلى ما وصفه بالطموحات العدائية لتركيا تجاه المصالح الإسرائيلية والإقليمية. ويرتبط هذا الشرخ المتنامي في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية

تحركات غرب ليبيا تترك المبادرة الأميركية لإنهاء الانقسام

مخاوف من توظيف الميليشيات لعرقلة أي تسوية تعيد رسم موازين القوى



التقاء مصالح بين الديبة والميليشيات

الليبية أظهرت خلال السنوات الماضية أن معظم المبادرات الدولية كانت تصطدم في النهاية بحسابات القوى المسلحة أكثر مما تصطدم بالخلافات السياسية بين المؤسسات الرسمية.

وتعززت هذه المخاوف مع تزايد الحديث داخل الأوساط الليبية عن احتمال أن تقضي أي تسوية جديدة إلى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي، وهو ما أعاد إلى الواجهة اسم الفريق الركن صدام حفتر، نائب القائد العام للجيش الوطني الليبي، باعتباره أحد الأسماء المتداولة في الكواليس لتولي رئاسة المجلس الرئاسي أو لعب دور محوري في المرحلة المقبلة.

وترى أوساط سياسية أن هذا الاحتمال يمثل أحد أهم أسباب التصعيد الذي تشهده مدن الغرب، إذ تخشى قوى سياسية وعسكرية نافذة أن يؤدي انتقال قيادة المؤسسة العسكرية إلى واجهة القرار السياسي إلى إحداث تحول كبير في موازين القوة التي استقرت منذ سنوات لصالح القوى المسيطرة على العاصمة.

وتذهب تقديرات أخرى إلى أن الاعتراض لا يرتبط بشخص صدام حفتر بقدر ما يعكس رفضاً لأي معادلة سياسية تمنح المؤسسة العسكرية دوراً أكبر في إدارة المرحلة المقبلة، وهو ما يفسر تركيز بيانات القوى الراضية للمبادرة الأميركية على شعارات مثل "رفض عسكرة الدولة" و"رفض حكم العائلة" و"التداول السلمي على السلطة".

الاقتصادية والمالية التي تمثل أحد أبرز مصادر الصراع بين مراكز النفوذ.

ويرى مراقبون أن اتساع دائرة اللقاعات يعكس رغبة واشنطن في بناء تصور متكامل للآزمة الليبية، يقوم على معالجة الانقسام السياسي بالتوازي مع إعادة تنظيم المؤسسات السيادية، وهو ما يفسر القلق الذي بدأ يظهر لدى بعض القوى المسنفة من استمرار الوضع الراهن.

وتشير أوساط سياسية إلى أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ينظر بحذر إلى هذه التحركات، انطلاقاً من قناعته بأن أي تسوية جديدة قد تضعف موقع حكومته أو تفتح الباب أمام إعادة تشكيل السلطة التنفيذية وفق توازنات مختلفة، وهو ما دفعه، بحسب هذه الأوساط، إلى تكثيف اتصالاته مع عدد من العواصم الإقليمية والدولية لعرض موقفه من المبادرة الأميركية ومحاولة التأثير في مسارها.

ولا يقتصر الاعتراض على الجانب السياسي، بل بدأ يأخذ بعداً ميدانياً أيضاً، مع بروز مؤشرات على تحركات داخل مدن الساحل الغربي توحى بإمكانية إعادة تفعيل دور بعض التشكيلات المسلحة إذا شعرت بأن نتائج المشاورات الجارية قد عيسى، ورئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، ورئيس المؤسسة الوطنية للنظ مسعود سليمان، في مؤشر على أن التحرك الأميركي لا يقتصر على معالجة الأزمة السياسية، وإنما يشمل أيضاً الملفات

على استيعاب مختلف القوى الوطنية، بعيداً عن الحلول الجزئية أو التفاهات المؤقتة التي سبق أن فشلت في معالجة جذور الأزمة، مشدداً على ضرورة أن تستند أي مبادرة إلى توافق وطني واسع يحافظ على وحدة مؤسسات الدولة ويفتح الطريق أمام استحقاق انتخابي يشارك فيه جميع الليبيين.

بدوره شدد عبدالله اللافي على أن تجاوز حالة الانسداد السياسي يقتضي توافقاً وطنياً شاملاً يضمن ملكية الليبيين لمسارهم السياسي، معتبراً أن توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية يمثل ركناً أساسياً لأي مشروع يستهدف استعادة الاستقرار.

ومن جانبه أكد بولس دعم الولايات المتحدة لأي مسار سياسي جامع يقود إلى تهيف الظروف المناسبة لإجراء انتخابات وطنية، معرباً عن استعداده ببلاده للعمل مع مختلف الأطراف الليبية للاستفادة من الزخم الحالي ودفع جهود توحيد المؤسسات.

وفي موازاة لقاءاته مع المجلس الرئاسي، التقى بولس رئيس حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايتها عبد الحميد الدبيبة، كما عقد اجتماعات مع محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي عيسى، ورئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، ورئيس المؤسسة الوطنية للنظ مسعود سليمان، في مؤشر على أن التحرك الأميركي لا يقتصر على معالجة الأزمة السياسية، وإنما يشمل أيضاً الملفات

لم تعد التحركات الأميركية في ليبيا مجرد جولة دبلوماسية لاستطلاع مواقف الأطراف المتنازعة، بل تحولت إلى عامل جديد يعيد خلط الأوراق داخل المشهد الليبي، بعدما أثارت مخاوف متزايدة لدى قوى نافذة في غرب البلاد من أن تقضي أي تسوية ترعاها واشنطن إلى تغيير موازين القوى السياسية والعسكرية.

الحبيب الأسود

● طرابلس - تشير مؤشرات ميدانية وسياسية متزامنة إلى أن المبادرة التي يقودها مستشار الرئيس الأميركي للشؤون العربية والأفريقية مسعد بولس دخلت مرحلة دقيقة، في ظل بروز تحركات داخل مدن الساحل الغربي توحى باستعداد بعض القوى المسلحة لاستخدام نفوذها الميداني لعرقلة أي مسار قد يفرض ترتيبات سياسية جديدة لا تنسجم مع مصالحها.

وتقول أوساط ليبية مطلعة إن النشاط الذي بدأ يلاحظ في عدد من مدن الغرب لا يمكن فصله عن المخاوف المتنامية لدى أطراف سياسية وعسكرية من أن تؤدي المشاورات الأميركية إلى إنتاج صيغة جديدة لإدارة المرحلة الانتقالية، تتضمن إعادة ترتيب مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المجلس الرئاسي والمؤسسة العسكرية، بما يحد من نفوذ القوى التي تهيمن حالياً على القرار في طرابلس.

واشنطن ترغب في بناء تصور متكامل للآزمة يقوم على معالجة الانقسام السياسي مع تنظيم المؤسسات السيادية

وجاءت لقاءات بولس مع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي وعضوي المجلس عبدالله اللافي وموسى الكوني لتؤكد أن واشنطن تحاول استكشاف فرص إطلاق مسار سياسي أكثر شمولاً، يقوم على توحيد المؤسسات وتهيف الظروف لإجراء انتخابات طال انتظارها، باعتبارها المدخل الوحيد لإنهاء الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي تعيشه البلاد منذ سنوات.

وأكد المنفي خلال اللقاء أن نجاح أي تسوية سياسية يبقى مرهوناً بقررتها

إرادة شعبية مغيبة: الغالبية الساحقة من السودانيين تريد السلام

الموقف الشعبي يتناقض مع إصرار الجيش المستمر على الحرب

تسوية سياسية قائمة، تتركز بشكل أساسي في الرفض المطلق لتقسيم السودان، وتأكيد ضرورة إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش والميليشيات، بالإضافة إلى منع استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي والاقتصادي بشكل نهائي.

وتتعارض هذه الخطوط الحمراء بشكل جوهري مع الممارسات الحالية على الأرض، حيث تتواصل عسكرة المجتمع وتجنيد المدنيين وتعميق الانقسامات القبلية والجهوية التي اعتبرها 93.4 في المئة من المشاركين تهديداً مباشراً للمتماسك الوطني.

ويتطلب بناء جيش مهني وقومي واحد خضوع العسكريين للقرار السياسي المدني، وهو الأمر الذي يرفضه قادة الجيش حالياً عبر تمسكهم بالسلطة وإصرارهم على حسم المعركة عسكرياً ليضمنوا موقعا مهيمناً في مستقبل البلاد، متجاهلين تحذيرات المواطنين من أن تعدد الجيوش واستمرار التدخل العسكري في السياسة سيؤديان حتماً إلى فتنتها من تبقى من الدولة السودانية.

وتبرز المفارقة في كون ولاية وسط دارفور، وهي واحدة من أكثر المناطق تضرراً من النزاع، قد سجلت أعلى نسبة تأييد للسلام بلغت 94.7 في المئة، مما يؤكد أن الذين يكتفون بنار الحرب بشكل مباشر هم الأكثر رغبة في إخمادها والأكثر وعياً بعنفية استمرارها ومحاولات تغذيتها.

74.3 في المئة من السودانيين يؤيدون وقف الحرب، وهي نسبة تعكس حجم المعاناة اليومية

وتشير التحليلات السياسية في الدراسة إلى أن التناقس على السلطة والثروة يمثل العامل الأساسي لهذا الصراع، يليه إرث النظام السابق والتهميش التاريخي والتدخلات الخارجية السلبية التي ساهمت في تعقيد المشهد. وتضع الرؤية الشعبية للمستقبل خطوطاً حمراء واضحة ومحددة لأي

يوضح أن المواطن السوداني يدرك تماماً مكان الخلل ويرفض الانصياع للبروباغندا التي تحاول تصوير استمرار المعارك كضرورة وطنية تحظى بدعم شعبي.

إن تمسك الجيش بمواصلة القتال وإجهاض مساعي التفاوض لا يمثل رغبة السودانيين بل يمثل إرادة نخبوية ضيقة تسعى للحفاظ على مكتسبات معينة، على حساب معاناة الملايين الذين يواجهون شيخ المجاعة والفقر والتشرد داخل البلاد وخارجها.

وتؤكد الأرقام الواردة في الدراسة أن 74.3 في المئة من السودانيين يؤيدون وقفاً فورياً وغير مشروط لإطلاق النار، وهي نسبة تعكس حجم المعاناة اليومية والخطر المحدق بحياة المدنيين في مختلف أرجاء الوطن.

ويظهر هذا الرقم المرتفع أن الأولوية القصوى للمواطن هي حقن الدماء وإيقاف التدمير الممنهج للبنية التحتية، وهو ما يتعارض تماماً مع الخطاب التصعيدي والعمليات العسكرية التي تستهدف حسم المعركة ميدانياً دون اعتبار الكلفة البشرية الهائلة.

وتكشف تفاصيل الدراسة، التي اعتمدت على استبيانات إلكترونية ومقابلات نوعية شملت كافة الولايات السودانية بالإضافة إلى بلدان اللجوء والمهجر، أن الوعي الجمعي السوداني يتجاوز الخطابات التعبوية، ويتطلع بشكل جاد إلى صياغة مستقبل مستقر وأمن بعيداً عن أزين الرصاص وماسي النزوح والجوع.

ويتناقض الموقف الشعبي السلمي، بشكل صارخ، مع إصرار المؤسسة العسكرية المستمر على المضي قدماً في خيار الحرب، ورفضها المتكرر لكل جهود السلام والمبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف إطلاق النار، حيث يظهر التباين هوة واسعة بين تطلعات الشارع الذي ينشد الأمان وبين توجهات القيادة العسكرية التي تبدو متمسكة بالحسم العسكري متعدد التكاليف.

ويتجلى التناقض في تحميل أكثر من 80 في المئة من المشاركين في الدراسة المسؤولية المباشرة عن اندلاع هذه الحرب واستمرارها للمؤسسة العسكرية بشقيها، مما

والنزاع التي تُساق لتبرير استمرار الحرب باسم المواطنين.

ويعكس هذا الإجماع الشعبي توقاً حقيقياً لطى صفحة المأساة الإنسانية التي تعصف بالبلاد منذ إبريل من عام 2023، وتأكيداً على أن الحاضنة الشعبية ترفض تماماً خيار السلاح كوسيلة لحسم الخلافات السياسية والاجتماعية.



مخيمات تروي معاناة

فرصة أمام شراكة صناعية مغربية - تونسية لا يجب إهدارها

سباق الفوسفات يرفع أهمية المغرب وتونس في الحسابات الأميركية



صناعة في قلب الاستراتيجية الأميركية للأمن الغذائي

ولذلك يشددون على أهمية اقتران الاستثمارات بمعايير واضحة للشفافية واستقرار البيئة التنظيمية، من دون أن يتحول ذلك إلى عائق يحول دون الانخراط الاقتصادي مع تونس.

ويؤكد معدو الدراسة أن الأمن الغذائي لم يعد قضية زراعية منفصلة عن السياسة الدولية، بل أصبح جزءاً من التنافس بين القوى الكبرى على الموارد وسلاسل الإمداد. ومن هذا المنطلق، فإن ضمان الوصول إلى الفوسفات بات يشبه، إلى حد كبير، الجهود التي بذلتها الدول خلال العقود الماضية لتأمين مصادر الطاقة، مع فارق أن الأسمدة أصبحت تمثل الحلقة الأساسية في استدامة الإنتاج الغذائي العالمي.

وترى أن هذا النهج سيحقق مكاسب متبادلة؛ إذ سيعزز القدرة الإنتاجية لتونس، ويكرس مكانة المغرب بوصفه مركزاً عالمياً لصناعة الأسمدة، وفي الوقت نفسه يوفر للولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين مصدراً موثوقاً ومتعدد المسارات للفوسفات، بما يقلل من تأثير أي اضطرابات مستقبلية في الأسواق العالمية.

ولا يغفل الباحثون التحديات السياسية التي قد تواجه هذا التصور، خاصة في ظل الأوضاع الداخلية في تونس، التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعاً في مؤشرات الحكمية وارتفاعاً في الضغوط الاقتصادية.

ويفتح المجال أمام تعاون صناعي ولوجستي مع أوروبا، ويحد في الوقت ذاته من قدرة المنافسين الدوليين على توظيف الاستثمارات والبنية التحتية لتعزيز نفوذهم في المنطقة.

وتدعو الدراسة إلى تبني ما تصفه بإستراتيجية "الفوسفات مقابل البنية التحتية"، بحيث تشارك الولايات المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية ومؤسسات التمويل الدولية، في تحديث المناجم التونسية، وتطوير شبكات النقل والسكك الحديدية، وتوسيع الموانئ، وإنشاء مصانع حديثة لإنتاج الأسمدة، إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا البيئية والتدريب المهني.

المكاملة لهذه الإستراتيجية. فالدولة الواقعة في قلب البحر المتوسط تمتلك احتياطات تقدر بنحو 2.5 مليار طن من الفوسفات، كما تمتلك خبرة تاريخية في إنتاجه، رغم أن القطاع شهد خلال السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً بسبب الاضطرابات السياسية، ونقص الاستثمارات، وتعطل الإنتاج.

وترى الدراسة أن هذه التحديات لا تمثل نقطة ضعف فحسب، بل تفتح الباب أمام فرص استثمارية واسعة لتحديث قطاع الفوسفات التونسي وربطه بالمنظومة الصناعية المغربية، بما يؤدي إلى إنشاء ممر إنتاجي ولوجستي يمتد عبر المغرب العربي، ويوفر للولايات المتحدة وأوروبا مصدراً أكثر استقراراً لإمدادات الأسمدة.

وتقوم الرؤية المطروحة على أن يتحول المغرب إلى مركز صناعي ولوجستي رئيسي، مستفيداً من خبراته وقدراته الإنتاجية وشبكاته التجارية العالمية، بينما توفر تونس طاقة إنتاجية إضافية وتنوعاً جغرافياً يقلل من مخاطر الاعتماد على دولة واحدة.

وبذلك يصبح البلدان جزءاً من منظومة إقليمية متكاملة، بدلاً من أن يكونا منافسين في سوق الفوسفات. ولا تقتصر أهمية هذا المشروع على الجوانب الاقتصادية، بل تحمل أيضاً أبعاداً جيوسياسية واضحة. فالولايات المتحدة تنظر إلى شمال أفريقيا باعتباره منطقة تشهد تنافساً متزايداً بين القوى الكبرى، مع توسع الاستثمارات الصينية في الموانئ والبنية التحتية، وتنامي الحضور الروسي في منطقة الساحل، إلى جانب محاولات قوى إقليمية أخرى توسيع نفوذها.

وفي هذا السياق يرى معدو الدراسة أن تعزيز الشراكة الاقتصادية مع المغرب وتونس يمثل وسيلة أكثر استدامة للحفاظ على النفوذ الأمريكي، مقارنة بالاعتماد على أدوات المساعدات الأمنية أو ربط التعاون بالشروط السياسية فقط. فالاستثمار في البنية التحتية وسلاسل القيمة الصناعية يخلق مصالح مشتركة طويلة الأجل، ويمنح الشراكة بعداً اقتصادياً وإستراتيجياً يصعب تعويضه. كما يمنح المشروع المقترح الولايات المتحدة فرصة لتحقيق أكثر من هدف في آن واحد؛ فهو يساهم في تأمين احتياجاتها من الفوسفات، ويعزز الاستقرار الاقتصادي في شمال أفريقيا،

تفتح التحولات في سوق الفوسفات العالمية فرصاً استثمارية واسعة لتحديث القطاع التونسي وربطه بالمنظومة الصناعية المغربية، بما يفضي إلى إنشاء ممر إنتاجي ولوجستي يمتد عبر المغرب العربي، ويوفر للولايات المتحدة وأوروبا مصدراً أكثر استقراراً لإمدادات الأسمدة.

مباشرة على تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار الغذاء.

ومن هنا بدأت واشنطن إعادة تقييم خريطة شركائها، ليس فقط من منظور التجارة، وإنما أيضاً من زاوية الأمن القومي. ويبرز المغرب العربي، ولاسيما المغرب وتونس، باعتباره أحد أكثر الأقاليم قدرة على توفير بدائل مستقرة وطويلة الأجل، تجمع بين الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والتقارب السياسي مع الغرب.

ويمثل المغرب حجر الأساس في هذه الرؤية، إذ تشير التقديرات إلى أنه يمتلك نحو 70 في المئة من الاحتياطات العالمية المعروفة من الفوسفات، وهي نسبة تمنحه مكانة إستثنائية في سوق تتزايد أهميتها مع تصاعد المخاوف بشأن الأمن الغذائي.

وخلال العقود الماضية لم يكتف المغرب باستخراج الفوسفات، بل استثمر بكثافة في تطوير الصناعات التحويلية وإنتاج الأسمدة عبر مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، التي أصبحت واحدة من أكبر الفاعلين في هذا القطاع على مستوى العالم.

كما عزز المغرب مكانته من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية اللوجستية، وعلى رأسها ميناء طنجة المتوسط، الذي تحول إلى منصة إستراتيجية تربط أوروبا وأفريقيا والأسواق العالمية.

وأتاح ذلك للمملكة بناء منظومة متكاملة لا تقوم على تصدير الخام فقط، وإنما على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة، وإقامة شراكات زراعية مع عدد من الدول الأفريقية، بما عزز حضورها في أسواق الأسمدة العالمية.

وعلى الرغم من هذه المكانة ترى دوائر بحثية أميركية أن الاعتماد على مورد واحد، حتى وإن كان حليفاً وثيقاً، لا يتسجم مع مفهوم الأمن الإستراتيجي لسلاسل الإمداد. فالدرس الذي استخلصته واشنطن من التجربة الصينية يتمثل في أن التنوع أصبح ضرورة، وليس مجرد خيار اقتصادي.

ومن هنا تبرز تونس باعتبارها الحلقة

الرباط/تونس - لم يعد الفوسفات مجرد مادة خام تستخدم في إنتاج الأسمدة، بل تحول إلى عنصر رئيسي في معادلة الأمن القومي والغذائي للدول الكبرى، بعدما كشفت الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية هشاشة الاعتماد على عدد محدود من الموردين.

وفي هذا السياق يكتسب المغرب وتونس أهمية متزايدة في الإستراتيجية الأميركية، في ظل سعي واشنطن إلى تقليص اعتمادها على الصين وبناء شبكة أكثر تنوعاً وموثوقية لتأمين المعادن والمواد الأولية المصنفة ضمن "المعادن الحرجة".

وتسارع هذا التحول عقب قرار الصين، في أواخر عام 2025، تعليق صادرات الفوسفات حتى أغسطس 2026، وهو ما تسبب في اضطراب كبير في الأسواق العالمية، ودفع الولايات المتحدة إلى إدراج الفوسفات، للمرة الأولى، ضمن قائمة المعادن الحرجة ذات الأهمية الاقتصادية والأمنية.

أهمية متزايدة للمغرب وتونس في ظل سعي واشنطن إلى تأمين المواد الأولية المصنفة ضمن «المعادن الحرجة»

ولم يعد يُنظر إلى الفوسفات باعتباره سلعة زراعية فحسب، بل بوصفه مورداً إستراتيجياً يرتبط مباشرة بالأمن الغذائي، واستقرار الإنتاج الزراعي، وقدرة الدول على حماية سلاسل الإمداد من الضغوط الجيوسياسية.

وأظهرت الأزمة حجم المخاطر التي تواجهها الاقتصادات الغربية عندما تعتمد على مورد رئيسي واحد. فالصين، التي تعد أكبر منتج ومعالج للفوسفات في العالم، استخدمت سياسات التصدير لحماية احتياجاتها الداخلية، ما أدى إلى نقص الإمدادات وارتفاع أسعار الأسمدة في الأسواق الدولية، وهو ما انعكس

العراق يعيد إحياء المسار السوري لتأمين صادراته النفطية

خسائر هرمز تدفع بغداد إلى إعادة رسم خريطة منافذها النفطية

ومن هنا تتجه الأنظار إلى مشروع إعادة تأهيل خط الأنابيب التاريخي بين البلدين أو إنشاء خط جديد أكثر حداثة، باعتباره الخيار الأكثر جدوى على المدى البعيد. فخطوط الأنابيب توفر طاقة تصديرية أكبر، وتخفض كلفة النقل، وتمنح العراق استقراراً أعلى في تدفق صادراته مقارنة بالحوال البرية المؤقتة.

وتبرز أهمية هذا الخيار في ضوء الدروس التي أفرزتها أزمة هرمز، والتي أظهرت أن الاعتماد على منفذ واحد قد يتحول إلى نقطة ضعف إستراتيجية في أوقات التوتر. فقد أدت الاضطرابات التي شهدتها المضيق إلى تعطل جزء من عمليات الشحن في المنطقة، وهو ما دفع بغداد إلى مراجعة خططها الخاصة بأمن الصادرات وتسريع العمل على منافذ بديلة.

ولا يقتصر المشروع على إبعاده النفطية فحسب، بل يحمل أيضاً أبعاداً اقتصادية وسياسية أوسع. فمن الناحية الاقتصادية، يتيح للعراق التخلص من جزء من النفط الأسود الذي يسبب اختناقات داخل المصافي، كما يوفر مورداً إضافياً للخزينة العامة، حتى وإن كانت العائدات أقل مقارنة بالصادرات عبر الموانئ الجنوبية.

أما على المستوى الإقليمي فإن تنشيط التعاون النفطي مع سوريا قد يشكل مدخلاً لتوسيع الشراكة الاقتصادية بين البلدين في مجالات النقل والطاقة والخدمات اللوجستية، وربما يمهّد مستقبلاً لإطلاق مشاريع بنية تحتية مشتركة تعيد ربط العراق بالساحل الشرقي للبحر المتوسط.

كونها توفر منفذاً احتياطياً يمكن اللجوء إليه خلال فترات الاضطراب.

كما أن بغداد سبق أن استخدمت ميناء بانباس خلال الأشهر الماضية لتصدير شحنات من النفط الأسود، وهو ما يشير إلى وجود قنوات تعاون قائمة مع دمشق يمكن البناء عليها لتوسيع التعاون في قطاع الطاقة مستقبلاً.

بغداد لم تعد تراهن على منفذ واحد لتصدير نفطها، بل تتجه إلى توزيع صادراتها بين عدة مسارات لتقليل تأثير الأزمات الجيوسياسية

ويرى مختصون أن إعادة تنشيط المسار السوري لا تستهدف منافسة الموانئ الجنوبية، وإنما توفير شبكة تصدير أكثر تنوعاً تسمح للحكومة العراقية بإعادة توزيع الشحنات وفق المتغيرات الأمنية والسياسية، وهو نموذج باءت تنبؤاته الكثير من الدول المنتجة للطاقة في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية.

غير أن الاعتماد على الصهاريج يبقى، وفق الخبراء، حلاً مؤقتاً لا يمكن أن يتحول إلى بديل دائم، نظراً لارتفاع تكاليف النقل البري، ومحدودية الكميات التي يمكن نقلها، فضلاً عن التحديات الأمنية واللوجستية التي تواجه حركة الشحنات على الطرق البرية بين العراق وسوريا.

ويعتمد العراق حالياً على موانئ البصرة الجنوبية لتصدير النسبة الأكبر من إنتاجه النفطي عبر الخليج ومضيق هرمز، وهو ما يجعل صادراته شديدة التأثر بأي توتر أمني في المنطقة. ورغم وجود منفذ عبر ميناء جيهان التركي، فإن طاقته الحالية لا تكفي لاستيعاب الجزء الأكبر من الصادرات العراقية، الأمر الذي أبقى بغداد رهينة للمعادلة الأمنية في الخليج.

وفي ضوء هذه المعطيات شرعت وزارة النفط العراقية في العمل على مسارين متوازيين: الأول يتمثل في رفع كميات النفط المصدرة عبر ميناء جيهان التركي، والثاني إعادة تفعيل المسار السوري عبر ميناء بانباس، بما يمنح بغداد خيارات إضافية لتوزيع صادراتها وتقليل مخاطر الاعتماد على منفذ واحد.

وعكس هذا التوجه انتقال السياسة النفطية العراقية من إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء منظومة تصدير أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية. فتنوع منافذ التصدير لم يعد خياراً اقتصادياً، بل أصبح ضرورة إستراتيجية تفرضها البيئة الإقليمية المتقلبة.

وبحسب خبراء في قطاع الطاقة، تستعد وزارة النفط العراقية لتصدير نحو 50 ألف برميل يومياً من نفط البصرة إلى ميناء بانباس السوري بواسطة الصهاريج، على أن يعاد تصديره لاحقاً إلى الأسواق العالمية. ورغم أن هذه الكميات تمثل نسبة محدودة من إجمالي صادرات العراق التي تتجاوز عدة ملايين من البراميل يومياً، فإن أهميتها تكمن في

التصدير ينعكس مباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

وأظهرت أزمة مضيق هرمز الأخيرة أن أمن الطاقة لم يعد ملفاً اقتصادياً منفصلاً عن التطورات العسكرية والسياسية، بل تحول إلى أحد أهم عناصر الأمن القومي. فمجرد التهديد بإغلاق المضيق، أو تعطل الملاحة فيه، كان كفيلاً بإرباك أسواق النفط العالمية ووضع الدول الخليجية والعراق أمام تحديات غير مسبوقة تتعلق باستمرار تدفق الصادرات.



خطة استراتيجية

ميناء طنجة يعزز موقع المغرب مركزا للطاقة واللوجستيات

محطة هورايزن طنجة تيرمينالز توسع قدرات التخزين وتدعم أمن الإمدادات وتستعد لوقود المستقبل



نقطة محورية للربط مع الأسواق

دمج الاعتبارات البيئية والحضرية منذ مراحل التخطيط للمشاريع الإستثمارية. وتعكس المؤشرات الدولية هذا المسار التصاعدي، إذ حافظ ميناء طنجة المتوسط، وفق تصنيف "الفاينير"، على المرتبة السابعة عشرة عالميا بين موانئ الحاويات خلال عام 2025، مع احتفائه بصدارة الموانئ في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.



كما جاء في المرتبة الخامسة عالمياً ضمن مؤشر أداء موانئ الحاويات لعام 2024 الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة ستاندر أند بورز غلوبال، وهو مؤشر يقيس كفاءة الموانئ من خلال سرعة مناولة السفن وتقليص مدة بقائها داخل الميناء.

هذه الحركة في منتصف تسعينات القرن الماضي. وفي موازاة ذلك تستعد هورايزن طنجة تيرمينالز لمواكبة التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة والنقل البحري، مع تسارع الجهود العالمية لإزالة الكربون. وتعكف الشركة على دراسة استخدام أنواع وقود بديلة تشمل الغاز الطبيعي المسال والميثانول والهيدروجين، بما يتماشى مع إستراتيجية المغرب في مجال التحول الأخضر.

ويؤكد الفينة أن هذه المشاريع تدرج ضمن رؤية المغرب لتعزيز ارتباطه البحري بالأسواق العالمية واستيعاب تدفقات أكبر للتجارة والاستثمار، في إطار الإستراتيجية الوطنية للموانئ بحلول عام 2030.

وتستهدف هذه الإستراتيجية تحسين الأداء اللوجستي، وتعزيز الاستفادة من البنية التحتية، وتعزيز التموضع الإقليمي والوطني للموانئ المغربية، مع

مستفيدة من الموقع الإستراتيجي لمضيق جبل طارق والزخم الذي يشهده ميناء طنجة المتوسط.

ويأتي ذلك ضمن رؤية طويلة الأمد ترمي إلى ترسيخ مكانة المغرب محورا طاقيا مستداما وتنافسيا، بما يفتح آفاقا جديدة للاستثمارات والشراكات الدولية.

وفي تقييم لقدرات المغرب اللوجستية على الواجهة المتوسطية، اعتبرت صحيفة "لارانغون" الإسبانية أن المنافسة الإستراتيجية في مضيق جبل طارق باتت تحسم من خلال كفاءة الموانئ والبنية اللوجستية.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسبانيا تفقد تدريجيا جزءا من موقعها أمام الصعود المتواصل لميناء طنجة المتوسط، الذي يستحوذ حاليا على أكثر من 47 في المئة من حركة الحاويات في الموانئ الخمسة المطلة على المضيق.

وكان ميناء الجزيرة الخضراء يهيمن على نحو 70 في المئة من

المغرب الاقتصادية ورفع مكانتها في معادلة اللوجستيات والطاقة والتجارة العالمية.

ويستند هذا الأداء أيضاً إلى الاعتماد الكامل على كفاءات مغربية في تشغيل المحطة، وهو ما يعكس نجاح برامج نقل المعرفة وبناء خبرات وطنية متخصصة

في قطاع يعد من أكثر القطاعات الإستراتيجية حساسية. ويواصل المغرب تنفيذ إستراتيجية متكاملة لتطوير موانئه بهدف تثبيت

حضورها في التجارة البحرية الدولية، وربط الصناعة المحلية بالأسواق العالمية، وتعزيز أمن وإردات الطاقة والغذاء، مع تحويل الواجهتين المتوسطية والأطلسية إلى منصات لوجستية تخدم البلد وامتداده الأفريقي.

وبحسب تقرير وان وورلد ميديا كروب، تستهدف هورايزن طنجة تيرمينالز توسيع حضورها داخل سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية العالمية،

يسارع المغرب خطواته لترسيخ موقعه كمركز إقليمي للطاقة والخدمات اللوجستية، مستفيدا من موقعه الإستراتيجي عند مضيق جبل طارق ومن التطور المتواصل لميناء طنجة المتوسط، الذي يشكل بوابة إقليمية للتجارة والتخزين، ما يدعم أمن الإمدادات.

ولفت خبراء وان وورلد ميديا كروب إلى أن أحد أبرز عناصر قوة المحطة يتمثل في تعدد الأسواق التي تخدمها، فهي تؤمن احتياجات السوق المغربية من الوقود، وتوفر خدمات تزويد السفن بالوقود في مضيق جبل طارق.

وإلى جانب ذلك دعم تجارة الوقود على المستوى الإقليمي، ما يسمح للسفن بإجواز عملياتها التجارية والتزود بالوقود خلال توقف واحد، وهو عامل تنافسي مهم في قطاع يعتمد على تقليص زمن التوقف.

530 ألف متر مكعب الطاقة التخزينية للمحطة مع 3 أرصفة تستقبل سفنا بحمولة 120 ألف طن

وأكد التقرير أن هذا الدور انعكس مباشرة على تعزيز الأمن الطاقوي للمغرب، بعدما رفعت التوسعات المنجزة قدرة البلاد على تأمين احتياجاتها من الوقود من نحو 45 يوما إلى قرابة 60 يوما من الاستهلاك.

كما أظهرت المحطة، خلال جائحة كوفيد - 19 وفترات اضطراب حركة الموانئ، قدرة عالية على الاستجابة للطلب المتزايد وضمان تزويد السوق بكفاءة ومرونة.

وقال إدريس الفينة رئيس المركز المستقل للدراسات الإستراتيجية، إن "ميناء طنجة المتوسط وتموقع هورايزن طنجة تيرمينالز يشكلان ركيزة أساسية للاقتصاد والتجارة الإقليمية والدولية، في ظل النمو الاستثنائي وارتباطه بالعديد من موانئ العالم". ويرتبط ميناء طنجة المتوسط مباشرة بأكثر من 180 ميناء في 70 دولة، ما جعله حلقة رئيسية في سلاسل الإمداد بين آسيا وأوروبا وأفريقيا والأميركتين.

وأضاف الفينة لـ "العرب" أن "هذا المشروع يجسد الإرادة الملكية الرامية إلى تعزيز الربط البحري للمغرب، كما يمثل محركا إستراتيجيا لترسيخ جاذبية



الرباط - تعزز شركة هورايزن طنجة تيرمينالز، المشغل الرئيسي ضمن منظومة ميناء طنجة - المتوسط، سيادة الطاقة للمغرب، بالتوازي مع ترسيخ مكانة البلد منصة محورية لتزويد السفن بالوقود وتجارة الوقود.

ووفق تقرير صادر عن مؤسسة وان وورلد ميديا كروب بعنوان "المغرب.. ملتقى المستقبل والابتكار" يبرز دور هورايزن طنجة تيرمينالز باعتبارها أحد أهم الأصول الصناعية التي تعزز أمن إمدادات الطاقة للبلاد، وتدعم في الوقت ذاته مكانتها في سلاسل التجارة والطاقة العالمية.

وأوضح التقرير أن المحطة، الواقعة عند تقاطع أبرز الطرق البحرية العالمية داخل مجمع طنجة المتوسط، تجسد رؤية المغرب للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة واللوجستيات يربط بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

كما تمثل نموذجا جديدا للأصول الصناعية التي تجمع بين تعزيز سيادة الطاقة والانخراط في توسيع حركة التجارة العالمية. وأشار التقرير إلى أن البنية التحتية للمحطة صُممت وفق أعلى المعايير الدولية، إذ تضم طاقة تخزينية تتجاوز 530 ألف متر مكعب موزعة على 19 خزاناً، إضافة إلى ثلاثة أرصفة نفطية في المياه العميقة قادرة على استقبال سفن تصل حمولتها إلى 120 ألف طن.

وأشار التقرير إلى أن البنية التحتية للمحطة صُممت وفق أعلى المعايير الدولية، إذ تضم طاقة تخزينية تتجاوز 530 ألف متر مكعب موزعة على 19 خزاناً، إضافة إلى ثلاثة أرصفة نفطية في المياه العميقة قادرة على استقبال سفن تصل حمولتها إلى 120 ألف طن.



كما أنها تحتوي على شبكة أنابيب تمتد لنحو 35 كيلومترا، ما يجعلها من بين المحطات النفطية الرائدة عالميا، ويسهم في انسدادية حركة المنتجات النفطية واستقطاب كبار المتعاملين في تجارة المحروقات.

شراكة جديدة تعزز خطط ليبيا لزيادة إنتاج النفط

ويُعد حوض غدامس أحد أهم الأحواض الرسوبية الغنية بالنفط والغاز في شمال أفريقيا، ويمتد عبر جنوب غرب ليبيا وصولاً إلى أجزاء من الجزائر وتونس، بمساحة تقدر بنحو 350 ألف كيلومتر مربع، ما يجعله من أكبر الأحواض الهيدروكربونية في المنطقة.

وبتميز الحوض بتكوينات جيولوجية تعود إلى حقبة جيولوجية قديمة، ما وفر بيئة ملائمة لتراكم النفط والغاز الطبيعي، وقد شهد منذ ستينات القرن الماضي اكتشافات متتالية أسهمت في ترسيخ مكانة كادح أهم مراكز إنتاج الطاقة في ليبيا.

ويضم الحوض عددا من الحقول النفطية والغازية المهمة، وتعمل فيه شركات محلية ودولية ضمن اتفاقيات اكتشاف وإنتاج مع المؤسسة الوطنية للنفط، كما ترتبط بعض حقوله بشبكات أنابيب تنقل النفط والغاز إلى موانئ التصدير ومراكز المعالجة داخل ليبيا.

وتكافح ليبيا، صاحبة أكبر احتياطي مؤكد من النفط في أفريقيا، للحفاظ على استقرار إنتاجها في ظل الانقاسامات السياسية والتوترات الأمنية التي شهدها البلاد منذ عام 2011، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع الطاقة خلال السنوات الماضية.

وتضم ليبيا مجموعة من أبرز حقول النفط في أفريقيا، ويتركز معظمها في حوض سرت الذي يُعد القلب النابض للإنتاج في البلاد، إلى جانب حقول مهمة في حوض مرزق وحوض غدامس وحوض الكفرة.

وأشار سليمان إلى أن الاتفاقية تتضمن تنفيذ برامج استكشاف وتطوير وفق أحدث المعايير الفنية العالمية، بما يسمح بالاستفادة المثلى من الإمكانيات الهيدروكربونية ويسهم في دعم خطط المؤسسة الوطنية للنفط لزيادة الإنتاج وتعزيز كفاءة استغلال الموارد.

وتابع أن تنفيذ المشروع سيخضع لاستكمال الدراسات الفنية واعتماد خطط التطوير وفق الإجراءات المعمول بها، بما يضمن تحقيق أفضل عائد اقتصادي للدولة الليبية.



مسعود سليمان الاتفاقية تمثل محطة جديدة في إستراتيجية مؤسسة النفط

كما شدد على التزام المؤسسة بمواصلة تطوير قطاع النفط والغاز، وتحسين بيئة الاستثمار، وتوسيع التعاون مع الشركاء الدوليين بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز الاقتصاد. وخلال السنوات الأخيرة وسعت بوس.سي حضورها في مشاريع الطاقة، لتتولى تطوير محطات توليد الكهرباء، ومشاريع النفط والغاز، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية الإستراتيجية في عدد من دول الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. كما قادت في العام الماضي تحالفاً لتنفيذ مشروع بقيمة 7 مليارات دولار لتطوير قطاع الكهرباء في سوريا، في أحد أكبر الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

طرابلس - وقعت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، بالشراكة مع المؤسسة الليبية للاستثمار، اتفاقية للاستكشاف وتقسام الإنتاج في المنطقة رقم 47 بحوض غدامس مع مجموعة بوس.سي هولدينغ القطرية.

وتهدف الخطوة إلى زيادة إنتاج النفط وتعزيز استغلال موارد الغاز الطبيعي، ضمن جهود البلاد لاستقطاب استثمارات جديدة وإعادة تنشيط قطاع الطاقة.

ويرى خبراء أن دخول بوس.سي سي يعكس تنامي اهتمام المستثمرين الإقليميين بقطاع الطاقة الليبي، خاصة مع توجه مؤسسة النفط إلى تنويع قاعدة الشركاء، وتوفير نماذج استثمارية تقلل الأعباء التمويلية عن الدولة، إذ يعتمد المشروع على تمويل كامل من المستثمر.

وقال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، مسعود سليمان، في منشور عبر صفحته على موقع فيسبوك، الأربعاء، إن "الاتفاقية تمثل محطة جديدة في إستراتيجية المؤسسة لتطوير الحقول النفطية غير المستغلة".

وأضاف أنها "تمثل مهمة نحو تعزيز الشراكات مع المستثمرين الدوليين، بما يدعم تنفيذ المشاريع التطويرية وفق أعلى معايير السلامة والكفاءة التشغيلية".

وأوضح أن المشروع يهدف إلى رفع إنتاج المنطقة إلى نحو 80 ألف برميل يوميا من النفط الخام، إضافة إلى استقطاب الغاز المصاحب في إنتاج الكهرباء، بينما يتولى المستثمر تمويل المشروع بالكامل.

عُمان والأردن يرسخان تعاونهما بتأسيس كيان استثماري مشترك

جغرافيا وقطاعيا، عبر بناء شراكات إقليمية تستهدف حماية الأصول، وتوزيع المخاطر، وتعزيز العوائد المستدامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية.



ولهذه الشركة تمثل مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الشراكة بين الأردن، وتعكس توجهات قيادتي البلدين نحو تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر تنموي طويل الأجل.

واعتبر نائب رئيس الجهاز، لمهم الجرف، أن الشركة المشتركة تمثل مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان والأردن، وتعكس توجهات قيادتي البلدين نحو تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر تنموي طويل الأجل.

وسببت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى الجرف قوله إن "الاتفاقية تعزز دور الجهاز في تنفيذ إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية، بتوسيع التعاون مع الشركاء في الدول العربية، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية التي تدعم النمو وتحقق التنوع الجغرافي والقطاعي لحفظة الجهاز".

وسيمت الاستثمار في قطاعات تشمل الاتصالات وتقنية المعلومات، والزراعة والأمن الغذائي، والصناعات الدوائية والعمدات الطبية، والطاقة، والتعدين، والسياحة، والخدمات اللوجستية، بما يتماشى مع أولويات رؤية عُمان 2040 وخطط التنمية الاقتصادية في الأردن.

وتعكس الخطوة توجهها متناميا نحو تعميق التكامل الاقتصادي عبر شراكات طويلة الأجل، تستهدف توظيف رؤوس الأموال في قطاعات إستراتيجية متنوعة وترفع القدرة التنافسية للاقتصادين العُماني والأردني.

وشهد التعاون الاقتصادي بين البلدين زخما متصاعدا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعا بإرادة سياسية لتعزيز الشراكة الاستثمارية وتنويع مجالات التعاون بعيداً عن التجارة التقليدية. ويعمل البلدان على توسيع الاستثمارات المشتركة في قطاعات ذات قيمة مضافة، بما يشجع مع خططهما لتنويع الاقتصاد وجذب رؤوس الأموال.

ويندرج تأسيس الشركة في إطار توجه الجهاز إلى تنويع محفظته

مسقط - وسعت سلطنة عُمان تعاونها الاقتصادي مع الأردن عبر إطلاق شراكات استثمارية تستهدف القطاعات ذات الأولوية، في ظل توجه متزايد للصناديق السيادية نحو تأسيس منصات مشتركة لتعزيز التنويع، وجذب رؤوس الأموال، ودعم النمو المستدام.

وقد اتفق الجانبان على تأسيس كيان استثماري مشترك تنوع ملكيته مناصفة، وسيركز على تمويل مشاريع إستراتيجية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والصناعات الحيوية والخدمات اللوجستية. ووقع جهاز الاستثمار العُماني (صندوق الشروة السيادي) وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني الأربعاء اتفاقية لتأسيس الشركة برأسمال يبلغ 100 مليون دولار.



انطلاقة أخرى نحو توثيق التعاون المثمر

هل ينقذ البرلمان التونسي «إعلام القرب» من مقصلة الديون

والحقوق والحريات) مع ممثلي المجتمع المدني. وستدرس اللجان المخاوف المتعلقة بالانعكاسات المالية على ميزانية الدولة، وتدخل الصلاحيات بين الهيئات التنظيمية، مع ضمان عدم تعرض هذه المنصات لخطر الإغلاق المفاجئ. ورغم الترحيب الواسع، يحذر محللون من أن إسقاط الديون وإعفاء الرسوم لن يكفي وحدهما. ويظل السؤال الجوهرى قائما: كيف ستؤمن هذه الإذاعات أجور العاملين فيها، وتغطية مصاريف الإنتاج والتسيير اليومي؟ ويمنع القانون المقترح النشاط التجاري والإشهار الربحي للحفاظ على الصبغة غير الربحية، بينما يشهد قطاع التمويل الأجنبي للجمعيات تشديدا متزايدا من خلال مراجعات محتملة للإيرادات التجارية من جهة أخرى.

**الرهان يبقى مفتوحاً على
قدرة المشرع التونسي على
تحويل المبادرة إلى واقع
يحمي صوت المجتمعات
المحلية ويعزز التعددية**

ويقترح خبراء إنشاء صندوق وطني عمومي ومستقل لدعم إعلام القرب، يضمن التمويل المستدام دون تبعية سياسية أو وقوع في فخ التمويل المشبوهة. كما يدعو إلى تعزيز الشراكات المحلية، والتعاون مع البلديات، وتطوير نماذج تمويل مجتمعي مبتكرة. وبرز الإعلام الجمعياتي كركيزة أساسية للتعددية الإعلامية في تونس، وهو يصل إلى فئات مهمشة جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا، ويساهم في بناء الوعي المحلي وتعزيز المشاركة الديمقراطية. ومع ذلك، يواجه تحديات مشتركة مع باقي الإعلام المستقل، مثل الضغوط الاقتصادية والتشريعية. يُعتبر نجاح هذا المقترح اختبرا لالتزام تونس بحرية التعبير والإعلام كـ"سلطة رابعة" نابعة من المجتمع، لاسيما في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد. وستواصل لجان البرلمان دراسة المقترح بعناية، مع جلسات استماع محتملة لممثلي الاتحاد والخبراء. وإذا تمت المصادقة عليه، قد يمثل نقلة نوعية نحو استدامة إعلام القرب، شريطة استكماله برؤية اقتصادية شاملة تضمن ديمومته واستقلاله.

تونس - في خطوة برلمانية قد تمثل طوق نجاة لعشرات الإذاعات والمنصات الإعلامية الجمعياتية في تونس، أحال مكتب مجلس نواب الشعب مقترح قانون خاص بتنظيم ودعم "الإعلام الجمعياتي" إلى لجنة التشريع العام، في مبادرة تهدف إلى إنهاء أزمة ديون مزمنة تهدد بإغلاق محطات البث في الجهات الداخلية والأحياء الشعبية. يأتي هذا المقترح بعد سنوات من التحذيرات المتكررة من قبل "الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي"، الذي يمثل شبكة من الإذاعات غير الربحية، حيث تراكمت ديون باهظة لدى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي بسبب رسوم البث التجارية التي لم تكن هذه المؤسسات قادرة على تحملها.

يتكون المقترح من فصول رئيسية حاسمة أهمها إعفاء كلي استثنائي من جميع خطايا التأخير والفوائد المترتبة على الديون القائمة وإعادة جدولة أصل الدين على فترات زمنية طويلة، لا تقل عن 10 سنوات، لتخفيف العبء المالي اليومي على هذه الإذاعات، بالإضافة إلى إعفاء تام ودائم من معاليم استغلال الترددات والبث طيلة فترة صلاحية رخص البث، شريطة الحفاظ على الصبغة غير الربحية والجمعياتية. وتوصف هذه الإجراءات في الأوساط الحقوقية والإعلامية بأنها "المنقذ الأخير" لإعلام القرب، الذي يلعب دورا حيويا في تعزيز الديمقراطية المحلية وإيصال صوت الفئات المهمشة، وتغطية قضايا الجهات الداخلية التي غالبا ما يغفل عنها الإعلام التجاري أو العمومي المركزي. ومنذ سنوات، تعاني الإذاعات الجمعياتية من نموذج تمويلي غير مستدام. ورغم طبيعتها غير الربحية، فرضت عليها رسوم تجارية كاملة من الديوان الوطني للإرسال، مما أدى إلى تراكم ديون تهدد استمرار بثها. وفاقمت جائحة كوفيد - 19 الوضع، إضافة إلى التحديات الاقتصادية العامة في تونس مثل ارتفاع التكاليف وصعوبة الوصول إلى إيرادات مستدامة. ووفقا لمصادر في الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي، أدى هذا الوضع إلى تهديدات متكررة بقطع الإرسال، مما كان سيحرم آلاف المواطنين في المناطق النائية من مصادر إعلامية محلية موثوقة تتناول مشكلاتهم اليومية مثل التنمية المحلية والصحة والتعليم، والخدمات العامة. ولم يأت المقترح من فراغ، بل جاء استجابة مباشرة لمناشدات وتحركات مستمرة قادها الاتحاد. ويعكس ذلك تعاوننا نادرا بين نواب البرلمان ولجان متخصصة (التشريع العام، المالية،

لبنان يطلب تدخل السعودية لدعم الإعلام الحكومي السيادي

الإعلام جزء من معركة أكبر على هوية لبنان:
دولة مركزية قوية أم استمرار نفوذ قوى خارجة عن القانون



إعلام طائفي بطبعه

وفقدان قيادات بارزة، وانخفاض مرتبطة بـ"محور المقاومة"، خاصة حزب الله، مثل قناة المنار وصحيفة "الأخبار"، كاتكر الجهات قدرة على الاستمرار بفضل دعم خارجي، ما أدى إلى بروز الاتهام بغياب التوازن في التغطية السياسية والأمنية. ويرى مراقبون أن الدعم السعودي الخليجي يهدف جزئيا إلى مساعدة وسائل أخرى على استعادة حضورها، ليس عبر مواجهة مباشرة بل من خلال تقوية قدرات الإعلام المرتبط بالدولة والقوى المدنية والطوائف الأخرى، لكنه وحده غير كاف؛ فالإعلام اللبناني طائفي بطبيعته، والحل الحقيقي يتطلب إصلاحات داخلية جذرية لضمان استقلاليته وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، حتى لا يتحول إلى أداة في صراع إقليمي.

فرصة سانحة اليوم لتعزيز سيادة الدولة، لكن النجاح يعتمد أولا على الإرادة اللبنانية. يأتي هذا الاهتمام السعودي بتعزيز الإعلام ضمن سياسة أوسع لدعم الدولة اللبنانية بعد تراجع نفوذ حزب الله عقب حرب 2024 - 2025 مع إسرائيل. فقد أدت الحرب إلى خسائر كبيرة في البنية التحتية للحزب،

ووصف المسؤولون اللبنانيون هذا الدعم بأنه خطوة مهمة نحو الحفاظ على الإعلامي اللبناني، الذي كان تاريخيا من أبرز سمات البلاد في العالم العربي. ويعاني الإعلام اللبناني منذ سنوات من تداعيات الأزمة الاقتصادية الشاملة التي بدأت عام 2019، حيث تراجعت الإعلانات، وارتفعت تكاليف الإنتاج، وصعبت المنافسة على المؤسسات غير المدعومة سياسيا.

ويأتي هذا الاهتمام السعودي بتعزيز الإعلام ضمن سياسة أوسع لدعم الدولة اللبنانية بعد تراجع نفوذ حزب الله عقب حرب 2024 - 2025 مع إسرائيل. فقد أدت الحرب إلى خسائر كبيرة في البنية التحتية للحزب،

ووصف المسؤولون اللبنانيون هذا الدعم بأنه خطوة مهمة نحو الحفاظ على الإعلامي اللبناني، الذي كان تاريخيا من أبرز سمات البلاد في العالم العربي. ويعاني الإعلام اللبناني منذ سنوات من تداعيات الأزمة الاقتصادية الشاملة التي بدأت عام 2019، حيث تراجعت الإعلانات، وارتفعت تكاليف الإنتاج، وصعبت المنافسة على المؤسسات غير المدعومة سياسيا.

ويأتي هذا الاهتمام السعودي بتعزيز الإعلام ضمن سياسة أوسع لدعم الدولة اللبنانية بعد تراجع نفوذ حزب الله عقب حرب مع إسرائيل.

ويأتي هذا الاهتمام السعودي بتعزيز الإعلام ضمن سياسة أوسع لدعم الدولة اللبنانية بعد تراجع نفوذ حزب الله عقب حرب مع إسرائيل.

اللقاء بين وزير الإعلام اللبناني والسفير السعودي ليس مجرد تعاون ثنائي روتيني، بل هو جزء من معركة أكبر على هوية لبنان الإعلامية والسياسية: دولة مركزية قوية تعيد التوازن إلى المجتمع، أم استمرار نفوذ قوى غير الدولة التي شكلت المشهد لعقود. والغلبة حاليا تميل نسبيا نحو الدولة بدعم إقليمي ودولي، لكن الطريق لا يزال طويلا والنتائج تعتمد على قدرة لبنان الداخلية على استغلال هذه الفرصة التاريخية.

بيروت - استقبل وزير الإعلام اللبناني بول مرقص السفير السعودي لدى لبنان فهد الدوسري، في لقاء يأتي وسط جهود متجددة لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الإعلامي، مع تركيز خاص على دعم القطاع الإعلامي اللبناني الذي يعاني من أزمات مالية خانقة.

وأعرب السفير السعودي خلال اللقاء عن رغبة المملكة في تقديم دعم ملموس للإعلام اللبناني، مشددا على أهمية الحفاظ على دور لبنان كمنصة إعلامية مؤثرة في المنطقة. ووصف الدوسري الإعلام اللبناني بأنه "صوت عربي أصيل" يحتاج إلى مساندة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتقنية.

**الاهتمام السعودي بتعزيز
الإعلام يأتي ضمن سياسة
أوسع لدعم الدولة اللبنانية
بعد تراجع نفوذ حزب الله
عقب حربه مع إسرائيل**

وأكد وزير الإعلام اللبناني أن هذا الدعم يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية اللبنانية، خاصة في ظل تراجع الإعلانات وصعوبة الحصول على المعدات الحديثة. وناقش الجانبان إمكانيات التعاون في مجالات التدريب الإعلامي وتبادل الخبرات وتطوير البنية التحتية الرقمية للصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعية. ويأتي هذا اللقاء في سياق تحسن

خسارة الأمير هاري قضية اختراق هاتفه ضد ديلي ميل انتكاسة لحملة محاسبة الصحافة الشعبية البريطانية

التي قدمها الصحفيون. وأضاف القاضي أن الأمير هاري لم يقدم سوى "أدلة محدودة" خلال المحاكمة بشأن القضايا الرئيسية المتنازع عليها. وكشفت المحاكمة أيضا النقاب عن "فريق بحث" تابع للمدعين عمل على الدعوى. وادعى محامو شركة أسوشيتد، مستنديين إلى وثائق داخلية حصلوا عليها خلال معركة قانونية شرسة حول الإفصاح قبل المحاكمة الرئيسية، أن وحدة البحث، الممولة جزئيا من الممثل هيو غرانت ورجل الأعمال ماكس موسلي، قد دبرت القضية فعليا.

وقال محامو أسوشيتد إن المجموعة، التي تصرفت كجهاز استخبارات شبه خاص، اقنعت ممارسين سابقين مزعومين لـ"السحر الأسود" بتقديم إفادات تدعم المدعين.

ويعدّ الحكم انتصاراً لمجموعة اللورد روثمير الإعلامية، التي رفضت بإصرار التسوية رغم بعض النجاحات التي حققها المدعون في قضايا أخرى تتعلق بانتهاكات الصحافة، لكن هاري يدعي أن النتيجة "تستّر على الحقيقة".

والمراسلين بأن المقالات أنتجت باستخدام أساليب أكثر بساطة بكثير من "الأساليب الملتوية" التي وصفها المدعون. وقال بول داي، رئيس تحرير صحيفة ديلي ميل المخضرم، أمام المحكمة "لو كنت قد سمعت بمثل هذه الأمور، لشعرت بالرعب، ولأخذت أشد الإجراءات صرامة لحذفها".

**مجموعة أسوشيتد أشادت
بالحكم ووصفته بأنه
"انتصار ساحق لصحيفة
ديلي ميل وصحفيها،
وللصحافة الحرة عموماً"**

وأدلى صحفيون بشهادتهم قائلين إنّ تفاصيل شخصية كانت تشارك أحيانا من قبل معارف المشاهير أو أصدقائهم، بمن فيهم المقربون من دوق ساسكس. وفي حكمه الصادر يوم الثلاثاء قال نيكلين إنه قبل "التفسيرات القانونية"

خلال المحاكمة، التي استمرت 46 يوما، أدلى بعض أشهر الشخصيات في بريطانيا بشهاداتهم على منصة الشهود، يرون فيها عقودا من التطفل المزعوم من قبل صحيفة ديلي ميل. وزعمت شخصيات عامة أن شركة أسوشيتد نيوزبيبرز -التي كان بعضها صحفيين، ولكن في أغلب الأحيان محققين خاصين يعملون لصالحهم- استهدفتها بأساليب غير قانونية منذ عام 1993. وبالإضافة إلى اعتراض الرسائل الصوتية، شملت التكتيكات المزعومة "التزوير" للحصول على سجلات طبية ومالية خاصة لتفليق قصص صحفية.

وفي جلسة تاريخية أمام المحكمة أدلى الأمير هاري، الذي يُحمل الصحافة مسؤولية وفاة والدته ديانا، أميرة ويلز، بشهادته قائلا إنه ضحية انتهاكات "مروعة" لخصوصيته. وفي دفاع قوي أصرت أسوشيتد نيوزبيبرز على أن جميع القصص التي اشتكت منها المشاهير استندت إلى مصادر موثوقة. وشهد عدد من المحررين

النطاق، ليس فقط باختراق الهواتف، بل أيضا بالتخصّص على السيارات والمنازل، ضمن مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية. وقال القاضي في ملخص حكمه المكون من 436 صفحة "كلما كانت المزاعم أكثر خطورة وأقل ترجيحا كان من الضروري أن تكون الأدلة أكثر إقناعا قبل أن تتمكن المحكمة من إثباتها".

وأضاف "بالنظر إلى طبيعة المزاعم وقدمها، اعتمدت قضايا المدعين في الكثير من الأحيان على الاستنتاج. لكن الشك، حتى وإن كان مفهوما، لم يكن كافيا". ويعدّ هذا الأمر ضربة قاسية لأين الملك تشارلز الثالث الأصغر، الذي حقق بعض النجاحات في حملة قانونية أوسع نطاقا شنها ضد الصحف التي يشكو من إساءة معاملتها له ولعائلته طوال حياته. وقد عاد الدوق من منزله في كاليفورنيا في وقت سابق من هذا العام للإدلاء بشهادة مؤثرة حول ملاحقة الصحف الشعبية له، لكن القضية المرفوعة ضد شركة أسوشيتد نيوزبيبرز أثبتت أنها تجاوزت كل الحدود.

إلتون جون وإليزابيث هيرلي، في سلسلة من الدعاوى القضائية التي رفعوها ضد شركة أسوشيتد نيوزبيبرز. وخلص القاضي ماثيو نيكلين إلى أن الشخصيات العامة لم تتمكن من إثبات دعاوها خلال محاكمة مارافونية هذا العام، والتي تضمنت مزاعم واسعة



معركة قانونية شرسة

الفساد في العراق: تفكيك البنية وإمكانات الإصلاح السياسي

العراقي. فغياب الشفافية في العقود النفطية والمشاريع الاستثمارية يفتح الباب واسعاً أمام الفساد، لذلك فإن نشر تفاصيل العقود والموازنات وإشراك المجتمع المدني والإعلام في الرقابة يعد خطوة أساسية. كما أن تفعيل قوانين "من أين لك هذا" وتطبيقها على المسؤولين يمكن أن يحد من ظاهرة الإثراء غير المشروع.

محمد حسن الساعدي
كاتب عراقي

الفساد في العراق ليس مجرد ظاهرة إدارية أو مالية، بل هو شبكة معقدة تمتد في عمق مؤسسات الدولة وتؤثر على حياة المواطنين بشكل مباشر. فمنذ سقوط النظام السابق عام 2003، دخل العراق مرحلة جديدة من الحكم الديمقراطي، لكن هذه المرحلة رافقها ضعف في مؤسسات الدولة وغياب الرقابة الفعالة، مما جعل الفساد يتغلغل في مفاصل الإدارة والاقتصاد والسياسة، وجعل محاربة الفساد شعاراً متكرراً في خطابات الحكومات المتعاقبة، لكنها في الواقع معركة صعبة تتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات جذرية.

الفساد في العراق يتخذ أشكالاً متعددة، من الرشوة والاختلاس إلى المحسوبية وتوزيع المناصب على أساس الولاءات الحزبية والطائفية، وقد أدت هذه الممارسات إلى هدر مليارات الدولارات من المال العام، وازدادت ثقة المواطن بالدولة، وعاقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية. المواطن العراقي يرى أن الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والتعليم والصحة تعاني من تراجع مستمر رغم الثروات النفطية الهائلة، والسبب الرئيس هو الفساد وسوء الإدارة. لذلك فإن محاربة الفساد ليست قضية أخلاقية فحسب، بل هي شرط لبقاء الدولة واستقرارها.

العامل الثالث يتعلق بدور المجتمع نفسه؛ فالمجتمع العراقي يعاني من ثقافة سائدة تعتبر الفساد أمراً طبعياً أو وسيلة للحصول على الحقوق في ظل بيروقراطية معقدة. إن عملية تغيير هذه الثقافة تحتاج إلى حملات توعية طويلة الأمد، وإلى تعزيز قيم المواطنة والعدالة. كما أن الإعلام الحر ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يلعبا دوراً محورياً في فضح الفساد والضغط على السلطات لاتخاذ إجراءات جادة، ولكن هذا الدور يتطلب حماية قانونية تضمن حرية التعبير وعدم ملاحقة الناشطين والصحفيين.

يبقى السؤال الأهم: هل ستنجح محاولات محاربة الفساد في العراق؟ الإجابة ليست سهلة، فالعراق يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية متشابكة، والفساد جزء من هذه المنظومة. إن نجاح الإصلاح يتوقف على مدى استعداد القوى السياسية للتخلي عن مصالحها الضيقة لصالح بناء دولة قوية. فإذا ما استمرت المحاصصة الطائفية الحزبية في توزيع المناصب والموارد، فإن الفساد سيبقى قائماً مهما كانت الشعارات. أما إذا توفرت إرادة حقيقية لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي، فإن العراق يمتلك الإمكانيات البشرية والمالية التي تؤهله للنجاح. في النهاية يمكن القول إن محاربة الفساد في العراق ليست مهمة مستحيلة، لكنها معركة طويلة ومعقدة. فالنجاح يتطلب تضاضر جهود الدولة والمجتمع معاً، وإرادة سياسية صلبة لا تتساوم على مصالح الشعب. فالعراق بلد غني بثرواته وتاريخه، لكن هذه الثروة لن تتحول إلى تنمية واستقرار إلا إذا تم القضاء على الفساد الذي ينهش جسد الدولة. والمستقبل سيكتشف إن كانت القيادات العراقية ستختار طريق الإصلاح الحقيقي أم ستبقى أسيرة مصالحها الضيقة. لكن المؤكد أن الشعب العراقي لن يتوقف عن المطالبة بالعدالة والشفافية مهما طال الزمن.

مواجهة الفساد تتطلب إرادة سياسية صلبة... شفافية في إدارة الموارد ومشاركة المجتمع المدني والإعلام لتأسيس ثقافة جديدة ترفض المحسوبية وتعيد الثقة بالمؤسسات

النجاح في مواجهة الفساد يتطلب أولاً بناء مؤسسات قضائية مستقلة وقوية قادرة على محاسبة كبار المسؤولين قبل صغار الموظفين. فالتجارب السابقة أثبتت أن التركيز على الموظفين الصغار دون المساس بالقيادات السياسية والحزبية لا يؤدي إلى نتائج ملموسة. كما أن وجود هيئات رقابية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية مهم، لكن فعاليتها تبقى محدودة إذا لم تحظ بدعم سياسي كامل وحماية من التدخلات السياسية. فالإصلاح الحقيقي يبدأ من القمة، أي من إرادة القيادة السياسية في مواجهة الفساد حتى لو كان ذلك على حساب مصالحها الحزبية.

العامل الثاني هو تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية للدولة، خصوصاً الإيرادات النفطية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد

سوريا: هل يكفي الرد الأمني لحماية مسيرة الإصلاح؟



أي صورة سيحملها معه عائداً إلى باريس

عهد الانتداب ومن خلال حضورها الثقافي والتعليمي الواسع، لا تجيء إلى دمشق بوفد استثماري دون حسابات مدروسة. هي تراهن على أن سوريا المستقرة تمثل فرصة تاريخية لإعادة بناء حضور أوروبي في منطقة كثيراً ما أقصيت منها أو تراجع دورها فيها. الوفد الفرنسي يحمل مشاريع في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصحة والتعليم. هذه ليست مجاملات دبلوماسية بل استثمارات تراهن على مستقبل. وما يجعل الرهان الفرنسي لافتاً هو توقيتته: الاستثمار في لحظة الهشاشة قبل أن يستقر الوضع كاملاً يُعطي المبادر موقعاً تفاضلياً لا يُعوّض لاحقاً. كما أن فرنسا بقيامها بهذه الخطوة تُرسل إشارة لبقية الشركاء الأوروبيين بأن الانخراط في إعادة إعمار سوريا ممكن ومُجد وقد حان وقته. لكن ماركرون يعرف أن لزيارته شروطاً صامتة: استمرار مسيرة الإصلاح. المستثمر الأجنبي الجاد يتتبع مؤشرات ملموسة: سيادة القانون، واستقلالية القضاء، وشفافية إدارة العائدات، ومؤشرات مكافحة الفساد. وهو يراقب بعين حادة أي تراجع عن هذه المؤشرات. دمشق التي تريد أن تحول زيارة ماركرون إلى بداية سيل استثماري لن تستطيع ذلك بالخطاب السياسي الملحن، بل بترسيخ المسار الإصلاحية على أرض الواقع.

من هذه الزاوية، التفجيرات التي تزامنت مع الزيارة ليست فقط هجوماً أمنياً، بل هي اختبار لما إذا كانت الحكومة السورية قادرة على حماية الانفتاح الذي تدعو إليه. ثمة إدراك متنامٍ في كثير من الدول التي خاضت تجارب مريرة مع الإرهاب بأن أنجع الأسلحة في مواجهته ليست دائماً تلك التي تمنحها المصانع العسكرية. البنية التحتية التي توفر العمل وتقلص البطالة، والمناهج التعليمية التي تُنتج مواطنين ناقدين لا مُستهلكين للأيديولوجيات، والمؤسسات القضائية التي تعطي الناس إحساساً بأن العدل ممكن وأن القانون ليس وجهاً آخر للظفر، كلها خطوط دفاع أمام الإرهاب لا تقل فاعلية عن نقاط التفتيش ودوريات الأمن.

هذا لا يعني التقليل من الأهمية الضرورية للعمل الأمني. فالتفجير الذي يقتل الأبرياء لا يحتمل فلسفة، وحماية الأرواح واجب أني لا يؤجل. لكن العمل الأمني الذي يفتقر إلى استراتيجية أشمل يشبه إطفاء حريق متجدد دون معالجة مصدر الشرارة. في السياق السوري تحديداً، الرهان على الاستثمار الاقتصادي يحمل بعداً آمناً حقيقياً. كل مشروع يشتغل مئة شاب في مناطق كانت بؤر تجنيد للنظر هو بالمرئي الحرفي عملية أمنية ناجحة. وكل مدرسة توفر تعليمًا نوعياً في محيط كان يستقطب التطرف هي فرنسا، البلد الذي ارتبط تاريخياً بسوريا بعلاقات ذات طابع خاص منذ

يتجاوز أضراره المادية المباشرة. التجربة السورية الطويلة مع الصراع علمت درساً قاسياً لا ينبغي تجاهله: الحل العسكري والأمني، مهما بلغت كفاءته التقنية، لا يهزم الإرهاب من جذوره. قد يوجع، وقد يعطل، وقد يحمي. لكنه لا يقضي عليه بالكامل. لأن الإرهاب بنية اجتماعية قبل أن يكون تنظيمًا عسكرياً، وبنية اجتماعية لا تفك بال قوة بل بمعالجة ما أنتجها. في العقد الأول من هذا القرن، كانت حجة كثير من الحكومات المتضررة من الإرهاب أن الأمن شرط التنمية لا نتيجتها. في العقد الثاني، ثبت أن هذه المعادلة مقلوبة: بحيث غاب العدل الاجتماعي والأفق الاقتصادي ومشاركة الناس في رسم مصيرهم، لم يصمد الأمن طويلاً. الخلايا الإرهابية لا تُجذ من البطالة المادية فحسب، بل من البطالة السياسية أيضاً: من شعور الناس بأنهم خارج الفعل والقرار وأن لا صوت لهم في الكيفية التي تدار بها حياتهم.

الجماعات المتطرفة التي تنفذ هذه العمليات لا تقا تل من أجل الفوضى لذا اتها بل تستهدف شيئاً محدداً: تعطيل أي مسار

سوريا التي تنهض من حرب شاملة تجد نفسها أمام معادلة صعبة: المجتمع مُنهك يريد الاستقرار الفوري، والدولة بحاجة إلى إرساء الأمن أولاً قبل التفرغ للبناء. وهذا منطق مفهوم ومشروع في مرحلته. لكن التجربة المقارنة في دول خرجت من صراعات مماثلة، في رواندا التي أعادت بناء ثققتها الاجتماعية عبر مصالحة حقيقية لا مجرد أمن مفروض، وفي كولومبيا التي أنهت صراعاً طويلاً مع حركة فارك عبر تفاوض سياسي صعب لا عسكرية كاملة، تثبت أن الخروج الدائم من دوامة العنف يستلزم انفتاحاً سياسياً ومشاركة اجتماعية لا غنى عنهما.

المجتمع المدني السوري الذي تشكل عبر سنوات الصراع والمنفى وحمل همّ الوطن في أحلك اللحظات يُمثل اليوم طاقة كامنة لا تُقدّرهما فقط مؤسسات الدولة بل المجتمع الدولي أيضاً. إشراك هذا المجتمع في صياغة الحلول وفي رسم أولويات إعادة البناء ليس ترفاً ديمقراطياً، بل ضرورة أمنية. المجتمعات التي تشعر بالملكية تجاه دولتها لا تمنح الإرهاب الأرض الخصبة التي يحتاجها. زيارة ماركرون تستحق قراءة أعمق مما يُوحى به البروتوكول الدبلوماسي. فرنسا، البلد الذي ارتبط تاريخياً بسوريا بعلاقات ذات طابع خاص منذ

علي قاسم
كاتب سوري

الزيارة التي جاء فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على رأس وفد استثماري فرنسي كبير كانت تقول للعالم إن سوريا تفتح صفحة جديدة وإن أوروبا مستعدة للانخراط فيها. التفجيرات كانت تقول شيئاً مغايراً تماماً.

هذا التعارض بين خطابين، خطاب الانفتاح وخطاب العنف، هو جوهر ما تواجهه سوريا اليوم. والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: هل يكفي الرد الأمني وحده لحماية مسيرة الإصلاح أم أن التفجيرات هي أعراض لأمراض بنيوية تحتاج إلى معالجة أعمق وأشمل؟ لفهم دلالة التفجيرات الأخيرة في دمشق، لا بد من قراءتها كعمل استراتيجي محسوب لا كعمليات عشوائية. الجماعات المتطرفة التي تنفذ هذه العمليات لا تقا تل من أجل الفوضى لذاتها، بل تستهدف شيئاً محدداً: تعطيل أي مسار إصلاحي يُهدد أسباب وجودها. فهي تعيش وتجنّد وتموّل في البيئات المازومة، وأي تحسّن اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي حقيقي يُضيّق المساحة التي تعيش فيها.

التفجيرات في توقيتها المرتبط بزيارة ماركرون ليست مصادفة. إنها رسالة مزدوجة الهدف: رسالة إلى السوريين مفادها أن الدولة لا تستطيع حمايتهم. ورسالة إلى المستثمرين الأجانب مفادها أن البيئة الأمنية لا تبرز المخاطرة بأموالهم. الإرهاب في حساباته الاستراتيجية لا يحتاج إلى إسقاط الحكومات، يكفي أن يُشيع اليأس وأن يُعيق تدفق الاستثمارات وأن يُوجد شرخاً بين المواطن ودولته. الجماعات المتطرفة العاملة في سوريا وعلى أطرافها تستغل الهشاشة الأمنية التي أنتجتها سنوات الصراع الطويلة. الحدود الشاسعة والمناطق التي لم تتوطد فيها سيطرة الدولة بعد والجغرافيا المعقدة كلها عوامل تُوفر ملاذات تشغيلية يصعب القضاء عليها بقرارات فوقية حتى لو كانت صائبة. وداغش الذي يُصعد عملياته ليس في سوريا فحسب بل في الفضاء الممتد من الساحل الأفريقي إلى عمق الشرق الأوسط يُبدي قدرة مثيرة للقلق على التكيف مع الظروف المتغيرة وإعادة بناء خلاياه بعد كل ضربة أمينة.

ما يجعل الوضع السوري بالغ الخصوصية هو أن الإرهاب يستهدف الآن دولة في طور إعادة البناء، وهو الطور الأكثر هشاشة في حياة أي دولة. البنية المؤسسية لا تزال تعيد تركيب نفسها، والثقة الاجتماعية لا تزال تحتاج إلى وقت وإنجازات لكي تتجدد، والاقتصاد لا يزال يُحاول الوقوف على قدميه بعد سنوات من الإنهالك. في هذا الفضاء الهش تحديداً، للتفجير أثر



محاربة الفساد معركة طويلة ومعقدة

الحرس الثوري يصدّم «تيار المرونة» في الخليج



رسائل إيران «السلمية»!

ولهذا تبدو المرحلة المقبلة بحاجة إلى مراجعة خليجية هادئة لا تقوم على الانتقال من المرونة إلى التصعيد، وإنما على إعادة تعريف المرونة نفسها، وتوفير أوراق ضغط كفيلة بدعمها. يظل الحوار ضرورة، لكن لا ينبغي أن يكون بديلاً عن الردع، والانفتاح الدبلوماسي يحتاج إلى مظلة قوة، كما أن الشركات الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى أدوات ضغط إذا أحسن الخليج توظيف ثقله المالي والاستثماري في علاقته مع إيران ومع القوى الدولية المعنية بأي اتفاق جديد. لقد أثبتت التطورات الأخيرة أن المشكلة لم تعد في غياب قنوات التواصل، بل في غياب شريك إيراني يمتلك القرار ويلتزم بما يقوله، وبذلك فإن الرهان الخليجي لم يعد يقتصر على كيفية التعامل مع إيران، بل على كيفية التعامل مع تعدد مراكز القرار داخلها، حيث تتحدث الدبلوماسية بلغة التهديد، فيما يواصل الحرس الثوري رسم السياسة الحقيقية بالنار والتهديد. وهذا يعني أن المشكلة لم تكن في مرونة الخليج، بل في غياب إرادة إيرانية حقيقية لإقامة علاقة تقوم على احترام السيادة والمصالح المتبادلة.

فالدوحة تعتبر أن التهديد مع إيران خيار استراتيجي وليس مجرد تكتيك ظرفي. وقد لعبت دور الوسيط خلال الحرب الأخيرة، وكانت في الوقت نفسه من أكثر الأطراف تضرراً من التصعيد. ومع ذلك واصلت الدفاع عن الحوار، وسعت إلى احتواء التوتر السياسي والإعلامي، انطلاقاً من قناعة بأن إيران ليست خصماً استراتيجياً بقدر ما هي جار دائم لا يمكن تجاوزه. لا يشعر القطريون بأن إيران خصم استراتيجي وسعى الإعلام القطري إلى تزيين التوتر الرسمي والشعبي إلى الهجمات الإيرانية والانتصار لسردية إيران في الحرب. المرونة لدى قطر ليست تكتيكية ولا مناورة هي خيار استراتيجي تجاه إيران على خلاف السعودية. غير أن الرسائل الأخيرة الصادرة من طهران تضع حتى هذا الرهان أمام اختبار صعب. فالاستهداف لم يميز بين دولة تنتهج الذعر، وأخرى تؤدي دور الوسيط، وهو ما يعني أن المؤسسة الأمنية الإيرانية لا تقيم سياساتها تجاه الخليج على أساس مستوى الانفتاح الخليجي، وإنما على أساس حساباتها الخاصة.

فالخليجيون يدركون أن الانخراط الكامل في أي مواجهة مع إيران سيُقدّم للرأي العام الإيراني والعربي باعتباره اصطفاً إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما يمنح السردية الإيرانية زخماً سياسياً وإعلامياً لا ترغب العواصم الخليجية في توفيره. كما أن أحداً لا يستطيع ضمان ألا تتحول أي مواجهة إلى حرب استنزاف طويلة، تستخدم فيها إيران ليس فقط قدراتها العسكرية المباشرة، وإنما أيضاً حلفاءها في اليمن والعراق، وربما شبكات وخلايا نائمة مرتبطة بها داخل المنطقة. لهذا اختارت دول الخليج ما يمكن وصفه بـ"أقل الخيارات سوءاً"، تحمل قدر من التهديدات، مقابل الحفاظ على بيئة تسمح باستمرار مشاريع التحول الاقتصادي، وفي مقدمتها رؤية السعودية 2030، والمشاريع الاستثمارية والسياحية والتكنولوجية العملاقة التي تحتاج إلى الاستقرار أكثر مما تحتاج إلى الانتصارات العسكرية. أما قطر، فتبدو في موقع مختلف نسبياً.

بنشكيان ووزير الخارجية عباس عراقجي. هذا التيار يتحدث بلغة مختلفة تماماً؛ يدعو إلى الانفتاح على دول الخليج، ويرسل رسائل مطمئنة، ويتحدث عن حسن الجوار والتعاون الاقتصادي. غير أن هذا الخطاب ظل حتى الآن بلا ترجمة عملية. فلا خطوات لبناء الثقة، ولا إجراءات تحد من نشاط الوكلاء، ولا مراجعة للسياسات التي صنعت أزمات المنطقة طوال العقدين الماضيين. دور هذا التيار أقرب إلى العمل كواجهة لحساب التيار الأول، وليس كخيار بديل أو قوة تأثير وازنة. وهنا تكمن المعضلة الخليجية. هل ينبغي التعامل مع تصريحات الحكومة الإيرانية باعتبارها تعبيراً عن سياسة الدولة، أم باعتبارها مجرد واجهة دبلوماسية تخفف من حدة خطاب المؤسسة العسكرية؟

والواقع تميل إلى الاحتمال الثاني. فكلما صدرت رسائل إيجابية من الرئاسة أو الخارجية، جاءت تحركات الحرس الثوري لتعديد التأكيد أن القرار الحقيقي لا يزال في مكان آخر. ومن هنا يصبح بناء سياسات خليجية على وعود هذا التيار مغامرة سياسية أكثر منه رهاناً محسوباً. لكن السؤال الأصعب لا يتعلق بإيران وحدها، بل بالخليج نفسه: هل تستطيع دول الخليج التخلي عن سياسة المرونة إذا تأكد لها أن طهران لا تقابلها بالمثل؟ الإجابة ليست سهلة، لأن المرونة الخليجية لم تكن تعبيراً عن ضعف بقدر ما كانت نتاج حسابات دقيقة.

خلال الحرب الأخيرة فضلت السعودية وقطر عدم الانجرار إلى مواجهة مباشرة، رغم تعرضهما لهجمات إيرانية، واكتفتا بتفعيل منظومات الدفاع الجوي وتقليل الخسائر، انطلاقاً من قناعة بأن توسيع الحرب سيحول الخليج إلى ساحة مواجهة مفتوحة، ويهدد مشاريع اقتصادية واستثمارية ضخمة يجري تنفيذها منذ سنوات. في المقابل، اختارت الإمارات مقاربة مختلفة نسبياً، فذهبت إلى تنفيذ ضربات محدودة على أهداف عسكرية إيرانية ضمن منطق الرد بالمثل، في محاولة لترسيخ معادلة ردع دون الانزلاق إلى حرب شاملة. هذا التباين لا يعني اختلافاً في الأهداف، بل اختلافاً في أدوات إدارة المخاطر.

النقاش حول الإخفاقات الاقتصادية. لكن الخارج هنا لا يعني الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل الاستثمار في تراكمات العداء الطائفي ضد الخليج.

يمنح استمرار التوتر طهران أوراق تفاوض إضافية مع الولايات المتحدة، ويؤكد أنها ما زالت قادرة على التأثير في أمن الطاقة والممرات البحرية، سواء بصورة مباشرة أو عبر شبكة الحلفاء والوكلاء. ولهذا لا يبدو مستغرباً أن يقرن استهداف الناقلات بالتهديد بإغلاق باب المندب، في وقت تعمل فيه السعودية على زيادة صادراتها عبر البحر الأحمر وتطويع خط الأنابيب "شرق - غرب" لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز. الرسالة واضحة: حتى البدائل التي تبنيها الرياض لن تكون بمنأى عن أدوات الضغط الإيرانية.



المرحلة المقبلة بحاجة إلى مراجعة خليجية هادئة لا تقوم على الانتقال من المرونة إلى التصعيد وإنما على إعادة تعريف المرونة نفسها، وتوفير أوراق ضغط كفيلة بدعمها

لكن الأكثر إثارة هو أن التيار نفسه الذي يرفض تقديم تلميحات أمنية لجيرانه الخليجيين، لا يجد حرجاً في القبول باتفاق مع الولايات المتحدة يسمح برقابة صارمة على البرنامج النووي الإيراني. هذه المفارقة تكشف أن المشكلة ليست في مبدأ التسويات، وإنما في هوية الطرف المقابل. فالتفاهم مع واشنطن يمنح النظام فرصة لرفع العقوبات واستعادة الأموال المجمدة والحفاظ على بقائه، بينما يرى أن تقديم تنازلات للخليج يقلص إحدى أهم أدوات نفوذه الإقليمي، أي الورقة الدعائية التي تستغل على البعد الطائفي لاستثارة كراهية دول الجوار. في المقابل، يظهر تيار ثانٍ تقوده الحكومة، ممثلة بالرئيس مسعود



مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لم يكن استهداف ناقلتين سعودية وقطرية، بالتوازي مع تلويح الحوثيين بإغلاق باب المندب أمام السفن السعودية، مجرد حادث أمني معزول أو رسالة عسكرية مرتبطة بسباق إقليمي متوتر، بل جاء ليضع اختباراً قاسياً أمام تيار خليجي كان يراهن خلال السنوات الأخيرة على المرونة لاستيعاب إيران، ويعتبر أن الحوار أقل كلفة من المواجهة، وأن استقرار المنطقة شرط أساسي لاستمرار مشاريع التنمية والتحول الاقتصادي.

المفارقة أن الرسائل الإيرانية جاءت في اللحظة التي كانت فيها الرياض والدوحة تحديداً الأكثر حرصاً على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع طهران، سواء عبر الوساطات أو عبر تجنب الانخراط المباشر في الحرب الأخيرة، وهو ما يجعل الاستهداف يبدو أقرب إلى إعلان إيراني بأن مركز القرار الحقيقي في النظام لا يرى في المرونة الخليجية مدخلاً لبناء الثقة، بل فرصة يمكن استثمارها دون تقديم أي مقابل سياسي أو أمني. قد تكون هناك دوائر مع التهديد، لكن التيار الغالب مع إدانة التوتر والاستثمار فيه.

يبدو الانقسام داخل إيران أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، لكنه ليس انقساماً بين تيارين متساويين في النفوذ، وإنما بين سلطة فعلية وسلطة شكلية.

التيار الأول، وهو الحرس الثوري ومن خلفه المرشد مجتبي علي خامنئي، يحتكر القرار الأمني والعسكري والسياسة الإقليمية. وهذا التيار لا يزال ينظر إلى الخليج باعتباره ساحة ضغط أكثر منه شريكاً محتملاً. بالنسبة إليه، فإن إبقاء مستوى التوتر مرتفعاً يخدم أهدافاً داخلية وخارجية في آن واحد. يحتاج النظام بعد الحرب إلى إعادة إنتاج حالة التعبئة الوطنية، خصوصاً مع اتساع الضغوط الاقتصادية وارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات واحتمال مطالبة الإيرانيين بمحاسبة المسؤولين عن كلفة المواجهة الأخيرة. وفي مثل هذه الظروف يصبح "الخطر الخارجي" أداة تقليدية لإعادة توحيد الداخل وتأجيل

ماذا تكشف الإفصاحات المالية لترامب عن مستقبل الرئاسة الأميركية؟

تشير أحداث العام الماضي إلى أن قواعد اللعبة قد تغيرت بشكل جذري. وسواء كان هذا يمثل تحديثاً جريئاً للرئاسة أو تاكلاً خطيراً للمعايير المؤسسية، فإنه سؤال من المرجح أن يهيمن على الخطاب السياسي الأمريكي لسنوات قادمة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير

محمد أحمد الهوني

المدير العام

صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير

مختار الدبابي

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

بالملايين من صفقات ترخيص ومشاريع عقارية في دول مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، ورومانيا. وفي العديد من هذه الحالات، تتفاوض الدول المعنية في الوقت نفسه على قضايا معقدة مع الولايات المتحدة، بما في ذلك التعريفات الجمركية، والمساعدات العسكرية، وترتيبات الأمن الإقليمي. وبالنسبة لحلّ الشؤن الدولية، يطرح هذا سؤالاً جوهرياً: أين تنتهي الدبلوماسية الأميركية، وأين تبدأ المصالح التجارية لـ"منظمة ترامب"؟ عندما يتفاعل زعيم أجنبي مع الرئيس، هل يتعاملون مع مصالح الحكومة الأميركية أم مع الإمبراطورية الخاصة للرجل الذي يقودها؟ يُمثل إقرار عام 2025 نقطة تحول في معايير الرئاسة الأميركية. فمن خلال تحويل علامته التجارية إلى قوة اقتصادية أثناء وجوده في المنصب، قدم الرئيس ترامب نموذجاً جديداً للقيادة التنفيذية؛ حيث لم تعد الحدود بين "المصلحة العامة" و"الثروة الخاصة" جدراناً، بل أصبحت جسوراً. قد يرى المؤيدون في ذلك التعبير الأقصى عن "الرئيس رائد الأعمال" الذي يطبق الفطنة التجارية على الحكومة الوطنية. أما المعارضون، فينظرون إليه كفساد منهجي للمؤسسات الديمقراطية، ويخشون أن يؤدي السعي وراء الثروة الشخصية خلال فترة الرئاسة إلى المساس بنزاهة الإجراءات الحكومية. بينما يناقش مجلس الشيوخ لوائح جديدة للعمليات المشفرة، يتصاعد الضغط لإنشاء ضمانات تمنع المسؤولين في المستقبل من التربح من الصناعات التي ينظمونها. وحتى الآن، يظل السؤال الذي تبلغ قيمته ملياري دولار قائماً: هل يمكن الحفاظ على نزاهة البيت الأبيض عندما تكون ثروة الرئيس مرتبطة بعمق بالأسواق التي يحكمها؟

إفصاحات ترامب المالية تكشف ثروة هائلة مرتبطة بالعملات المشفرة ما يثير جدلاً حول تضارب المصالح بين منصب الرئاسة ومشاريعه الخاصة المتنامية بسرعة

يشكل فعلياً السوق الذي تعمل فيه شركاته الخاصة. من جهته، يؤكد البيت الأبيض أن أعمال الرئيس معزولة تماماً عن مسؤولياته الرسمية، وأن إبناءه هم من يتولون إدارتها بالكامل. وقد رفضت المتحدة باسم البيت الأبيض أنا كلي المخاوف بشأن تضارب المصالح، وأصفت إياها بـ"السردية المتكررة والزائفة". وشددت على أن سياسات الرئيس تهدف إلى تعزيز الابتكار وخلق فرص اقتصادية لجميع الأميركيين. ومع ذلك، تظل السرعة التي توسعت بها هذه المشاريع الرقمية بعد تنصيبه موضع تدقيق شديد. ويظهر الإقرار أنه بينما تضخمت خزائن ترامب، شهد العديد من المستثمرين الأفراد في مشاريع العملات المشفرة نفسها انخفاضاً حاداً في قيمة حيازاتهم. وقد أدت هذه الفجوة إلى اتهامات بأن الرئاسة تُستغل لتحقيق مكاسب خاصة على حساب الجمهور.

التشابكات العالمية

يكشف التقرير المالي أيضاً كيف تتقاطع المصالح التجارية الدولية للرئيس مع السياسة الخارجية الأميركية. فقد أعلن ترامب عن إيرادات

وفقاً للتقرير، فإن أكثر من 1.4 مليار دولار من دخله جاءت من مشاريع العملات المشفرة. ويشمل ذلك 635 مليون دولار من العملات المعروفة بـ"الميم"، وأكثر من 500 مليون دولار من مشروع "وورلد لبريتي فاينانشال"، الذي يشارك فيه أفراد من عائلته وشركاء رفيعي المستوى. لقد نمت هذه المشاريع من شركات ناشئة متواضعة لتصبح المحركات الأساسية لثروة الرئيس، متجاوزة بكثير دخله التقليدي من منتجات الجولف والعقارات. يرى النقاد ومراقبون أن هذا الوضع يخلق تضارباً خطيراً في المصالح. فعندما يوقع الرئيس أوامر تنفيذية، أو يعين مسؤولين تنظيميين، أو يدعم تشريعات مثل "قانون جينوس"، فإنه

الرسمية. تمنع هذه الممارسة تصوراً - أو واقعا - أن القرارات السياسية تتخذ لخدمة الحسابات المصرفية الشخصية. لكن الرئيس ترامب تخلى عن هذا التقليد في هيكله المالي الحالي؛ إذ ظلت أصوله تحت إدارة عائلته، مما خلق رابطاً مباشراً بين إدارته العامة ورخائه الشخصي. العنصر الأكثر لفتاً للانتباه في الإقرار هو هيمنة العملات المشفرة. فترامب، الذي كان يوماً ما متشككاً في الأصول الرقمية، أصبح الآن أقوى المدافعين عنها. وقد تزامنت جهود إدارته لجعل الولايات المتحدة "عاصمة العالم للعملات المشفرة" مع مكاسب هائلة لمشاريعه الرقمية الخاصة.



تداخل السلطة والثروة

خمس رؤى نسائية تتجادل حول سؤال الذاكرة

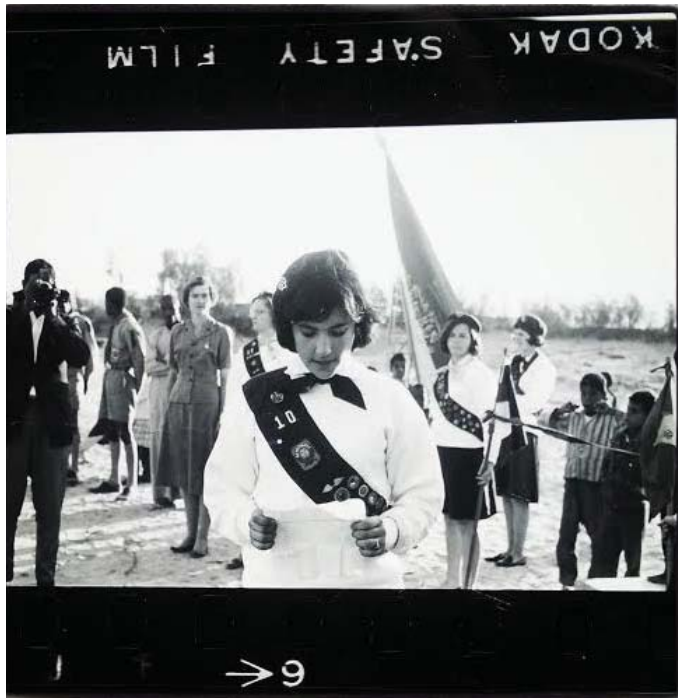
«حين تأخذ الذاكرة مكانا».. صور لا تراقب العالم بل تشارك فيه



مساحة للتأمل في هشاشة الزمان والمكان والإنسان



الصورة تضع الإنسان في مواجهة أثره



ممارسة بصرية تستوعب الأسئلة

ثمة لحظة تتوقف فيها الصورة عن أن تكون صورة، لحظة تنفصل فيها عن وظيفتها التمثيلية، فلا تعود مرآة للعالم ولا وثيقة عنه، بل تصبح حدثاً وجودياً يضع الإنسان في مواجهة أثره، والزمن في مواجهة انقضاءه، والمكان في مواجهة ذاكرته، في هذه اللحظة لا يعود التصوير الفوتوغرافي ممارسة تقنية، وإنما يتحول إلى سؤال فلسفي، ماذا يبقى من العالم بعد أن يمر الحدث؟ وكيف يستطيع الضوء أن يحمل ما تعجز اللغة عن الاحتفاظ به؟

إن المعرض لا ينطلق من المكان – الجغرافيا، ولا من الذاكرة – الاسترجاع، بل من العلاقة الأنطولوجية التي تجعل المكان والإنسان والحضور نفسه ذاكرة، ذاكرة للفنان المصور وذاكرة المتلقي وذاكرة للناس، الأمر الذي تأخذ منه الذاكرة نفسها مكاناً آخر للتعبير عن الوجود، هنا لا تُخزن الأزمنة داخل الصور، وإنما تتكشف، تتداخل، تتجادل، تتعاصف، تتهاطل، تتماطر وتزهر في رؤى الصورة وانبعاث التعبير الجمالي، فلا يعود الماضي في تفاصيل المرئي وفي الفراغات وفي الضوء وفي الأثر الذي يظل يقاوم النسيان ليستعيد ذاته المهمة أو كيانه المهمش.

جوهرها، ليست ذاكرة للمكان فحسب، بل مكان جديد للذاكرة.”

إن المنجز الفني المعروض في تلك الصور لم يفتح منافذ على الواقع لينعكس فيها، وإنما خلق من داخل الذاكرة حدثه البصري ليشكل واقعه الخاص، ويمنح المتلقي دوره أيضاً ليكون فاعلاً في إنتاج المعنى أو تأمله وهو ما بدا في تجربة لميس كوجان وهي تنفض غبار الأزمات والحروب وتخوض مواجهاتها لذاكرتها من العراق إلى سوريا نحو تركيا، شكلت الأمكنة ذاكرتها المشوومة وهويتها المتشظية وتفاصيلها المنعكسة على ظلال الصور وخراب المكان ونور الداخل الباحثة فيه عن الأمان تشكل من أشكال المواجهة على مرايا الذات والروح والبحث عن الألوان.

تقول كوجان “عمدا وجدت في الظل والضوء مساحة حكيائي وتساؤلات حيرتي والتحدي المخزن في أعماق حواسي التي مهمما تجاوزتها تبقى محفورة في عمق الانتماء المؤلم والخيال الباحث عن الأمان في الصورة في الفن، مشروع مستمر وله فصول أخرى ربما عبرت بي لمواجهات أخرى وربما تسلس اللون إلى أمانني مجذبا ذاكرتي”.

تتشكل رؤية كوجان مع تصورات موريس ميرلوبونتي الذي اعتبر أن الرؤية ليست فعلا بصريا خالصا، بل طريقة في السكن داخل العالم، حيث يأسس الجسد والوعي والمكان شبكة واحدة من العلاقات المتبادلة.

أما التونسية سيرين باروني فقد استدعت بشكل غير مباشر رؤية غاستون باشلار عن “شاعرية المكان” ولكن بمنطق تجادلت فيه القسوة والمعاناة مع الرؤية المتمردة لحضور المرأة في عوالم الشارع وتداخلات الفضاء، حيث لا نقاس المكان بأبعاده الفيزيائية، بل بما يختزنه من أحلام وذكريات وصور داخلية، فالمكان، في هذه التجارب يتداخل بين ملامح تلك الزهرة الموتيف الرمز الذي تستعرضه بأسلوبها على الصورة بين تصميم وكولاج وتركيب تتكامل معه الوسائط لتحكي اللغة في رصد التصويرات التي تندمج داخل موقفها البصري وكيانها الأنثوي وتماهيه مع بقية النساء اللاتي شكلن الرؤية الأولى في انبعاث الصورة. فالمكان والذاكرة لا يُعرضان كما هما، بل كما يُعاشان، وكما يُستعدان عبر الحس والذاكرة والخيال، ليصبح كل إطار فوتوغرافي مساحة للتأمل في هشاشة الزمان والمكان والإنسان، وفي قدرة الفن على إنقاذ اللحظة من الفناء.

نحو أنطولوجيا الصورة

المعرض في تفاصيله المعاصرة واعتماد الصورة بين الواقعية المفرطة والتأملات ليس معرضا عن الماضي، بل عن الكيفية التي يواصل بها الماضي تشكيل الحاضر داخل الصورة، وهي رؤية البنائية رولا خياط وهي ترصد والدتها وحركتها وتفاصيل احتوائها لمخزون ذاكرتها كدعوة إلى تأمل العلاقة العميقة بين الإنسان ومحيطه، وبين الذاكرة والبصر، وبين الفن بوصفه ممارسة جمالية، والفكر بوصفه محاولة دائمة لفهم ما يتواري خلف المرئي.

تتحول الصورة إلى أكثر من أثر ضوئي، إنها أثر إنساني، دوما له دوافعه التي تجعله قادرا على إعادة اكتشاف المكان من خلال تفاصيل معاشات الذاكرة، وإعادة اكتشافنا نحن أيضا مع التاريخ. هنا كان السؤال هل التاريخ رصد للحدث الذي عشناه أو هو عبور بنا إليها؟ وهي تفاعلات حسية وبصرية، فكها رولان بارت في طرح سيميائية الصورة باعتبارها تحمل دائما جرح الزمن ووقعه الحسي، فهي شهادة على شيء مضى، لكنها في الوقت ذاته تمنح الغائب حياة جديدة داخل وعينا.

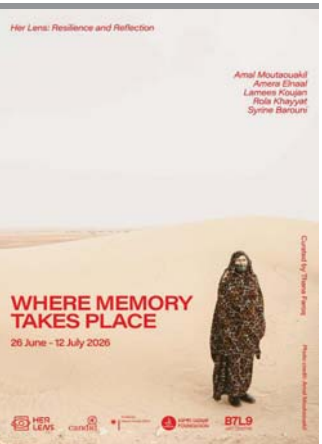
هذا الطرح شرحته أيضا سوزان سونتاغ عندما اعتبرت أن التصوير ليس مجرد التقاط للعالم، بل هو طريقة لامتلاكه وتاويله، حيث تتحول الكاميرا في الواقع إلى سلطة العين وحدها، بل تفتتح على أفق تتجاوز فيه الذاكرة التي ترى مع الذاكرة التي تُصغى إلى تفاصيلها الماورائية، فالمرئي ليس سوى العتبة الأولى لما يجتبي خلفه من طبقات المعنى، حيث يتحول الضوء إلى أثر للغياب، ويغدو الصمت لغة موازية للصورة في تراكيب الداخل بين الرؤية مع الإبصار، ومن هذا المنظور، لا تمارس النعال التصوير بوصفه فعل سردي، وإنما باعتباره كثفا أنطولوجيا عن الأثر الذي تتركه الأشياء في الوعي، من خلال الذاكرة التي تحل

تجاوزت الصورة الفوتوغرافية وظيفة التوثيق أو تجميد الزمن أو لعب دور الذاكرة، وصارت أكثر انفتاحا على السؤال وهي تفتح نوافذ أخرى على الأزمنة والأماكن والوجود، فتجمع على سطحها العميق الحسي بالجمالي بالفكري وتتحرك إلى أبعد ما في المتلقي. وهذا ما نجده في معرض لخمس مصورات عربيات في تونس.

بشرى بن فاطمة
كاتبة باحثة تونسية
اختصاص فنون بصرية

ليس المكان فضاء محايدا للأحداث، بل هو كائن يحتفظ بما مرّ عبره من أثر، حيث يعيد تشكيل الذاكرة كلما التقته عين جديدة، فالذاكرة لا تسكن الزمن وحده، وإنما تستقر في الأمكنة، في الضوء الذي يلامس الجدران، وفي الظلال التي تعبر الوجوه، وفي التفاصيل التي تبدو عابرة لكنها تظل شاهدة على ما لا يُقال.

من هنا تنبع قوة الصورة الفوتوغرافية، فهي لا تكتفي بتسجيل الواقع، بل تمنحه حياة أخرى، وتعيد إنتاجه بوصفه تجربة شعرية وفكرية مفتوحة على التأويل والقراءة، على التصور والاندماج، على الإنتاج الإيجابي لفكرة المواجهة القاسية بين لحظات التذكر والحنين والخيال الأبعد والعودة والاستمرارية.



المعرض بين الواقعية المفرطة والتأملات
ليس عن الماضي، بل عن الكيفية التي يواصل بها الماضي تشكيل الحاضر

فقد تجاوزت الصورة الفوتوغرافية في الفن المعاصر وظيفتها التوثيقية، لتصبح لغة بصرية تمتلك قدرة استثنائية على مسالة الوجود، واستحضار الغائب، وكشف الرؤى الخفية للعلاقة بين الإنسان وعوالمه، كما يرى رولان بارت، تحمل دائما أثر ما كان، لكنها في الوقت نفسه تفتح أفقا جديدا لما يمكن أن يكون، فبين الحضور والغياب، تتحول الصورة إلى مساحة يتداخل فيها الواقع مع الذاكرة، والزمن مع المخيلة، والحقيقة مع الاحتمال.

بعين أنثوية

هذا الطرح الكثيف انعكس في معرض فني افتتحته مركز الفن 87L9 في تونس العاصمة في السادس

والعشرين من يونيو الماضي ويستمر حتى الثاني عشر من يوليو الجاري، المعرض الفني الفوتوغرافي حمل عنوان “حين تأخذ الذاكرة مكانا” (Where Memory Takes Place)، وهذا العنوان تكامل في تفاصيله العميقة مع روايات بصرية إنسانية بعين أنثوية غارقة في تكثيف احتمالاتها الصامدة لتكون.



«الزنجية» لعائشة بنور: سرديّة الجسد الجريح والهوية المقهورة

كاتبة تعيد الاعتبار للهوية الأفريقية محولة الألم إلى وعي مقاوم



كاتبة تنتصر للنساء «الزنجيات»

الجملة تختزل مشروع الرواية كله، لأنها تحيل إلى واقع المرأة في البيئات المهمشة حيث تتحول الأنوثة إلى عبء وجودي، وتصبح الحياة سلسلة من الاختبارات القاسية.

ختاماً، يمكن القول إن رواية «الزنجية» تمثل نصاً سردياً وإنسانياً بالغ الأهمية، استطاعت فيه عائشة بنور أن تحول مأساة فردية إلى سؤال إنساني شامل، إنها رواية تكشف عن التداخل العميق بين الجسد والهوية والمكان والذاكرة، وتدين كل أشكال القهر التي تستهدف الإنسان في كرامته ووجوده، ومن خلال لغة شعرية مؤثرة وبناء نفسي عميق للشخصيات، تقدم الكاتبة شهادة أدبية صادقة على معاناة المرأة الأفريقية، وعلى قدرة الأدب على تحويل الألم إلى وعي، والجرح إلى فعل مقاوم.

زمني مستقيم، وإنما عبر استرجاعات متكررة تجعل الماضي حاضراً دائماً في وعي البطلة، ولذلك تتحول الرواية إلى سرديّة للذاكرة الجريحة، حيث يظل الماضي قادراً على إنتاج الألم حتى بعد مرور السنوات.

أما لغة الرواية فتتميز بشاعرية واضحة وكثافة تصويرية عالية، فالكاتبة لا تروي الأحداث بطريقة تقريرية، بل تصوغها عبر شبكة من الصور والاستعارات التي تمنح النص بعداً جمالياً مؤثراً. إن الألم في الرواية لا يُحكى فقط، بل يُرى ويُسمع ويُحس، وهو ما يجعل القارئ شريكاً وجدانياً في التجربة السردية.

وتتجلى الرؤية الفكرية للرواية في العبارة التي ترددها إحدى الشخصيات «أن تكوني امرأة... هذا هو الألم». فهذه

بالاجدوى والاندساد التاريخي، حيث يصبح الموت جزءاً من الحياة اليومية، وتغدو الهجرة حلماً دائماً للخلاص من القهر.

وعلى المستوى العاطفي تقدم الرواية شخصية فريكي بوصفها الوجه الإنساني المضاد للعنف، فهو لا يمثل الحبيب التقليدي بقدر ما يمثل إمكانية استعادة الثقة بالإنسان. يقول لها «ولأنك سوداء، فأنت جميلة»، ثم يهوس لها «لا أستطيع العيش من دونك يا بلانكا». إن هذه العبارات البسيطة تمنح الرواية بعداً إنسانياً عميقاً، لأنها تؤكد أن الحب ليس خلاصاً كاملاً من المأساة، ولكنه محاولة لترميم الروح المكسورة.

ومن الجوانب الفنية اللافتة في الرواية هيمنة الذاكرة على البناء السردية، فالأحداث لا تُروى وفق تسلسل

الجسدي، بل يتحول إلى اغتراب داخلي طويل الأمد. تقول البطلة «ذاك الشعور ادخلني في اغتراب مع ذاتي». إن هذه الجملة القصيرة تختزل التحول النفسي العميق الذي أصاب الشخصية، حيث أصبحت الذات غريبة عن نفسها، وأصبح الجسد ذاته مصدراً للقلق والخوف بدلاً

من أن يكون فضاءً للانسجام والطمأنينة. وفي مقابل هذا الجسد الجريح، تطرح الرواية سؤال الهوية. فالسود الذي كان في الخطابات العنصرية سبباً للتمهيش يتحول في الرواية إلى مصدر للفخر والاعتزاز. تقول بلانكا «ولأنني سوداء، فأني أتباهى ببشرتي السمراء وبعلامتي الأفريقية». وهنا تتقاطع الرواية مع أدبيات الزنوجة التي احتفت بالهوية الأفريقية بوصفها قيمة جمالية وثقافية. لقد أعادت الكاتبة الاعتبار للسود بوصفه جمالاً لا نقصاً، وانتفاءً لا وصمة.

ويتعزز هذا البعد من خلال حضور مقولة سنغور الشهيرة التي تردّد في الرواية «لأنك سوداء، أنت جميلة». فهذه العبارة تتجاوز بعدها الشعري لتصبح موقفاً ثقافياً مضاداً للخطابات العنصرية التي حاولت طويلاً تشويه صورة الإنسان الأفريقي وانتقاص قيمته الإنسانية.

أما المكان الروائي فيشكل عنصراً بنائياً بالغ الأهمية، فالصحراء في الرواية ليست خلفية للأحداث، بل هي شخصية أخرى تشارك في إنتاج المعنى. فالجفاف والقمط والفراغ تتحول إلى صور رمزية تعكس الخراب الداخلي للشخصيات.

تقول البطلة «الأرض جدياء والأجسام النحيلة منهكة والأنفاس متعبة». إن هذه الصورة المكثفة تختزل طبيعة العالم الروائي الذي تتحرك فيه الشخصيات: عالم انهمك الفقر والجوع والخوف حتى غدا الإنسان فيه جزءاً من مأساة الطبيعة نفسها.

وتتعمق هذه الرؤية حين تصف البطلة واقع مجتمعها قائلة «لم تكن ننتمي للحياة، لكن كنا ننتمي للموت». وهي عبارة تكشف عن إحساس جماعي

تقدم الروائية الجزائرية عائشة بنور في روايتها «الزنجية» تشريحاً عميقاً للقهر الاجتماعي والجسدي المنتهك عبر شخصية بلانكا. ويسلط هذا المقال النقدي الضوء على تقاطعات الهوية والذاكرة والمكان داخل النص، مستعرضاً لغته الشعرية التي انتصرت لجماليات الزنوجة، محولة مأساة المرأة الأفريقية الهامشية إلى صرخة وجودية وفعل مقاوم.



د. وسام علي الخالدي
كاتبة عراقية

تندرج رواية «الزنجية» للروائية عائشة بنور ضمن السرديات الإنسانية التي تنشغل بكشف المناطق المعتمدة في الوجود الإنساني، وتعرية البنى الاجتماعية والثقافية التي تمارس القهر على المرأة والإنسان معاً. فهي ليست رواية عن شخصية أفريقية سوداء البشرة



«الزنجية» نص سردي وإنساني بالغ الأهمية، استطاعت فيه عائشة بنور أن تحول مأساة فردية إلى سؤال إنساني شامل

أخلاقية الصورة الفوتوغرافية وسؤال الصدق الفني

الجماعي نحو العدالة الاجتماعية، وأن حجب هذه الصور أو منع تصويرها يخدمان في النهاية من بريد إخفاء الفقر لا معالجته. وهذه الحجة لها وزنها التاريخي؛ فصور المصورين الوثائقيين في القرن العشرين ساهمت فعلاً في تغيير سياسات اجتماعية وقوانين عمل. لكن هذا المبرر النفعي لا ينفي بالضرورة التساؤل الأخلاقي الفردي: أن يخدم عمل معين قضية عامة لا يجعل بالضرورة كل وسيلة لتحقيق مبررة أخلاقياً تجاه الفرد المصوّر بعينه، الذي قد لا تهمه القضية العامة بقدر اهتمامه بالأ تعرض صورته في حالة إهانة أو ضعف أمام الملايين دون علمه أو رضاه.

وحين تتحول صورة لإنسان فقير أو ضعيف إلى سلعة فنية تُباع في المزادات بألاف أو ملايين الدولارات، أو تُنشر في كتب فوتوغرافية تحقق أرباحاً للمصور ودار النشر، يُطرح سؤال العدالة التوزيعية بكل ثقله.

وتحسم معظم الأنظمة القضائية هذا الجدل لصالح المصور بوصفه صاحب الحق الفكري على الصورة، بغض النظر عن زمن ظهر فيها، إلا في حالات استخدام تجاري مباشر كالدعاية إذ يُطلب عادة إذن خطي. لكن هذا الحسم القانوني لا ينجي بالضرورة عدالة أخلاقية؛ فالقانون هنا يحمي الإبداع بوصفه فعلاً فردياً للمصور متجاهلاً أن هذا الإبداع بات كله كان مستحقاً دون مساهمة ولو غير مقصودة أو غير واعية من الشخص المصوّر.

وهنا، النقد الجمالي الرصين لا يهدف إلى إبطال المتعة الجمالية أو العاطفية، وإنما إلى تعقيدها وتعميقها، بحيث لا تبقى استجابة ساذجة وغير متفحصية. يمكننا أن نستمر في الانهيار بصورة جدتنا أو بصورة فلاح تعبت يدها في حقل قديم، وأن نستشعر في الوقت نفسه ثقل السؤال الأخلاقي الذي يحوم حول شروط ولادة تلك الصورة ومصيرها بعد ذلك.

الصورة بصرف النظر عن نية المصور تحمل في ذاتها إمكانية جمالية خطيرة: إمكانية تحويل الألم الإنساني إلى موضوع جميل، وتحويل الحرمان إلى قيمة تشكيلية تقاس بالتكوين والإضاءة والتباين. وهذه هي بالضبط النقطة التي وضعت سوزان سونتاغ يدها عليها في نقدها للفوتوغرافيا: أن الكاميرا، حتى وهي توثق المعاناة بنية التعاطف والفضح، تجعل بالضرورة موضوعها بمجرّد تاييده وإخراجه جمالياً، وبذلك تُعبد المنفرج بطريقة خفية عن الفعل الأخلاقي المباشر (المساعدة، الاحتجاج، التغيير) وتستبدله بمتعة تأملية جمالية مطمئنة.

يمكننا أن ننهر بصورة فلاح في حقل قديم، وأن نستشعر في الوقت نفسه شروط ولادة تلك الصورة ومصيرها

والأخطر من ذلك أن هذا النوع من الصور يمنح المنفرج، خاصة إذا كان من طبقة أو ثقافة مختلفة عن موضوع الصورة، إحساساً زائفاً بالفهم والقرب من واقع لم يعشه فعلاً. جون بيرجر في تحليله لعلاقات النظر والسلطة، يذكرنا بأن من ينظر يملك سلطة على من يُنظر إليه، وأن هذه العلاقة ليست متكافئة أبداً؛ فمن يُصوّر في حالة ضعف أو فقر قلما يملك القدرة على أن يصوّر بدوره من صوّره، أو أن يعرض صورة ذاك المصور وهو في لحظة ضعفه الخاصة. وهذه اللاتماثلية في السلطة البصرية هي جوهر الأمر الذي ينبغي أن يشغل الناقد الأخلاقي للفوتوغرافيا.

وقد يجادل مدافعو «الفوتوغرافيا الإنسانية» بأن توثيق الفقر والمعاناة ضروري لفهمهما وتحريك الوعي

محترفين لم تربطهم بهم أي علاقة أسرية أو حتى معرفة سابقة. هنا يتحول السؤال الجمالي البصري إلى سؤال سلطوي ملتبس: من يملك الحق في تجميد لحظة حياة إنسان آخر وتحويلها إلى موضوع للتأمل الجمالي أو للاستهلاك الثقافي؟

يمكن جوهر المعضلة الأخلاقية في أن التصوير الفوتوغرافي، بخلاف أشكال التعبير الفني الأخرى، يعتمد بالضرورة على وجود جسد حقيقي، ووجه حقيقي، وحياة حقيقية أمام العدسة. فالرسم يمكنه أن يتخيل وجهاً، لكن المصور لا يستطيع أن يتخيل فحراً أو شيخوخة أو تعباً؛ عليه أن يجد إنساناً حقيقياً يحمل هذه الصفات ويوجه عدسته نحوه. هذا الاعتماد البنوي على الآخر الحقيقي يضع على عاتق المصور مسؤولية أخلاقية لا يتحملها الفنان في وسائط أخرى بالدرجة نفسها.

والمفارقة أن الكثير من أشهر الصور الفوتوغرافية في تاريخ هذا الفن، من صور المصورة الأميركية دوروثيا لانج لعمال الكساد الكبير إلى صور مصوري الحقبة الاستعمارية للشعوب الأخرى، إلى صور محلية وعربية لا حصر لها لفلاحين ونساء ريفيات وأطفال في أزقة فقيرة، لم تُلتقط دائماً بأذن مسبق وواضح وكامل الوعي بمصير الصورة. هنا يصبح السؤال أكثر حدة: هل الموافقة الضمنية على الوقوف أمام الكاميرا تعني بالضرورة موافقة على كل الاستخدامات اللاحقة لتلك الصورة؟ وهذا هو الأمر الذي يسميه بعض منظري الأخلاقيات البصرية «الموافقة المنقوصة» أو «شبه الموافقة» وهي حالة وسطى مريبة بين الغتصاب البصري الصريح والموافقة الكاملة المستتيرة.

ويزداد هذا الإشكال تعقيداً حين يتعلق الأمر بتصوير الفقر والضعف والمرضى. فحين تُصوّر امرأة عجوز محنية الظهر وهي تحمل حزمة حطب، أو طفل حافسي القدمين وسط الوحل، أو رجل نائم على قارعة الطريق، فإن

يجني ثمار هذا التداول؛ هل لأولئك الذين ظهرت وجوههم وأجسادهم وفقدهم وضعفهم أمام العدسة، دون أن يستأذنوا غالباً، نصيب من هذا المجد أو من هذا المال؟

لا بد أولاً من الإقرار بأن هذا الحب الذي نشعر به تجاه الصور القديمة ليس ساذجة عابرة، وإنما هو استجابة عميقة لخصوصية الوسيط الفوتوغرافي نفسه. الصورة الفوتوغرافية تحمل في بنيتها شهادة حضور فعلي؛ فالضوء الذي انعكس عن وجه الجد الراحل هو الضوء نفسه الذي سجلته المادة الحساسة على الفيلم. هذه العلاقة الفيزيائية المباشرة بين الصورة والمرجع الذي صورته هي التي تجعل الفوتوغرافيا، كما يصفها رولان بارت، أقرب إلى أثر أو بقعة شمس ملموسة. من هنا تأتي قدرتها الفريدة على اختراق حاجز الزمن وإيقاظ عاطفة لا تشبه عاطفة النظر إلى رسم أو نص مكتوب.

ثم إن الصورة العائلية القديمة تحمل وظيفية اجتماعية قوية: فهي تشكل ذاكرة بصرية مشتركة تربط الأجيال، وتمنح الأحفاد إحساساً بالانتماء إلى سلالة وتاريخ يتجاوز حياتهم الفردية القصيرة. حين نرى صورة الجدة في شبابه، فإننا لا نراها فقط كأمراة عاشت، وإنما نرى فيها انعكاساً محتصلاً لملامحنا، صدى لصوتها في صوت أمتنا، استمرارية جسدية ورمزية تمنحنا طمأنينة وجودية أمام رعب الفناء والنسيان. هذا الجانب الوجودي العميق يفسر لماذا تحظى هذه الصور، حتى حين تكون بسيطة تقنياً أو غير محترفة، بقيمة عاطفية تفوق أحياناً أعمالاً فنية بالغة التعقيد.

لكن هذا الحب العاطفي المشروع بالنسبة إلى الصور العائلية الخاصة يواجه تحدياً مختلفاً كلياً حين تنتقل إلى الصور «الفوتوغرافية الوثائقية» التي تُلقط لأشخاص غرباء، فلاحين، عمال، متسولين، نساء في الأسواق، أطفال في الأحياء الفقيرة، من قبل مصورين

الجدل، شاهدة لا تكذب على وجود عابر تحول إلى غياب دائم.

لكن العقل الناقد للصورة لا يستطيع أن ينساق كلياً وراء سحر هذه اللحظة الجمالية والعاطفية، دون أن يوقف في نفسه سؤالاً أعمق وأكثر إزعاجاً: هل كل هذا الجمال الذي نتغنّى به بريئاً أخلاقياً؟ هل الصورة التي أسرنتنا بجمالها وصدقها وقفت، في لحظة ولادتها، على أرض أخلاقية صلبة؟ هل صاحب الوجه المحفور في الفوتوغرافيا كان راضياً عن هذا التجميد الأبدي للحظته، أم أن العدسة سرقت منه شيئاً لم يمنحه طواعية؟ وإذا كانت هذه الصورة، التي نعتبرها اليوم كنزاً جمالياً وإنسانياً، قد أصبحت سلعة تُباع وتعرض وتُدرج في كتب ومعارض وموسوعات فنية، فمن



صور الكساد العظيم جعلت دوروثيا لانج واحدة من أشهر مصوري العالم



عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

ثمة لحظة نادرة يتوقف فيها الزمن عن الجري، فيتحوّل الغبار المتراكم على صندوق خشبي قديم إلى بوابة نعب منّا إلى وجوه لم نعرفها إلا عبر حكايات الأمهات والجدات. صورة فوتوغرافية بالأسود والأبيض، حوافها متاكلة، وجه جد لم نلقه أو جدة رحلت قبل أن تحملنا نزعاهما، أم في شرخ صباحها، أب في عنفوان شبابه يقف متصلياً أمام عدسة كانت في زمنها طقساً. هذه الصور هي كما يذهب الناقد رولان بارت في تأمله الشهير حول الفوتوغرافيا أثر حقيقي للحظة غابرة، لحظة «كان هنا» لا تقبل

ارتفاع ملحوظ في معدلات الانتحار بين الأحداث في العراق

والخريجين، وصعوبة تأمين لقمة العيش أو بناء مستقبل مستقر، يولدان حالة من "الاغتراب النفسي" والياس المطلق. كما يبرز الإيغزاز الإلكتروني بشكل مرعب كأحد أهم الأسباب في السنوات الخمس الأخيرة، خصوصاً بين الفتيات والنساء. فالتهديد بنشر صور أو معلومات خاصة في مجتمع محافظ يؤدي بالكثيرات إلى اختيار الموت هرباً من الفضيحة.

ويؤكد متخصصون وجود رابط وثيق بين تعاطي المخدرات (وخاصة مادة الكريستال) وحالات الانتحار. فالمتعاطي يعاني من اضطرابات عقلية حادة وفقدان للسيطرة على الدوافع الانتحارية خلال فترة الانسحاب أو الهلوسة. كما أن غياب القوانين الرادعة لتعنيف النساء والأطفال، والضعف العائلي القاسية، يجعلان من الانتحار وسيلة أخيرة للاحتجاج أو الهروب من واقع البم.

ويعاني المجتمع العراقي من "اضطراب ما بعد الصدمة" نتيجة توالي الحروب، حيث أن غياب مراكز التأهيل النفسي المجانية يجعل المريض يواجه صراعاته الداخلية وحيداً.

محافظه ديالى تشهد ارتفاعا في معدلات الانتحار بين الأحداث، وتم تسجيل حالات لأعمار تراوحت بين 9 سنوات و16 عاما

وتفتت الإحصائيات أن فئة الشباب (15 - 30 عاما) هي الأكثر إقداماً على الانتحار تليها النساء. أما الطرق المتبعة فتتراوح بين "الشنق" وهي الأكثر شيوعاً، و"إطلاق النار"، و"الحرق"، فيما تبرز حوادث القفز من الجسور (خاصة في بغداد) كظاهرة مأساوية متكررة.

وفي محاولة للحد من الانتحار ومعالجة أسبابه، تبنت الحكومة العراقية في عام 2024 إستراتيجية وطنية للوقاية من الانتحار، حيث أعلن وزير الصحة صالح الحسناوي عن هذه الإستراتيجية، فيما أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصحة صالح ضمد تركيز الحكومة على الطب النفسي للذين يعانون من الأمراض النفسية.

وقال الحسناوي إن الإستراتيجية الوطنية تعطي دورا لكل وزارة وكل قطاع إضافة إلى الجهات غير الحكومية المتمثلة في الإعلام والجهات الدينية والرموز المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تتضافر جهودها، ويرى الباحث مصطفى أحمد أن هذه الإستراتيجية لا تخرج عن كونها دعاية حكومية ومحاولة لفعل شيء ما دون أي أثر واضح لها على أرض الواقع.

وقال إن الإستراتيجية التي أعلن عنها لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع، إذ تفنقد لآليات واضحة وعملية، فضلا عن عدم معالجتها للأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الانتحار، لاسيما الأوضاع الاقتصادية والبطالة والمخدرات وقلة فرص العمل والتباين الطبقي الكبير بين فئات المجتمع، وفق قوله.

وبحسب خبراء، لا تزال وتيرة الانتحار ومعدلاته في تزايد مستمر، خاصة أن الحكومات بدأت تجمع عن الإعلان عن الإحصائيات الرسمية لمعدلات الانتحار.



المشكلات النفسية من أهم دوافع الانتحار

● **بغداد -** رغم أن الحكومة العراقية أطلقت منذ سنوات الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الانتحار، والتي تهدف إلى نشر الوعي وتفعيل خطوط ساخنة للمساعدة النفسية، إلا أن أغلب المحافظات العراقية باتت تسجل ارتفاعا ملحوظا في معدلات الانتحار، خصوصا بين الأحداث.

ويؤكد مراقبون أن هذه الإجراءات لا تزال حبرا على ورق أمام حجم الأزمة، حيث تفقر المستشفيات الحكومية إلى وحدات تخصصية كافية للطب النفسي، فضلا عن الوصمة الاجتماعية التي تلاحق من يزور الطبيب النفسي.

وكشف مصدر أمني في محافظة ديالى، الثلاثاء، تسجيل المحافظة 38 حالة انتحار منذ مطلع العام الجاري 2026 حتى بداية شهر يوليو الحالي.

وقال المصدر، لوكالة أنباء عراقية خاصة، إن "حالات الانتحار توارعت بين رجال ونساء، وكان عدد من الضحايا من طلبة المدارس".

وكان مكتب مفوضية حقوق الإنسان في محافظة ديالى قد كشف، قبل أشهر، عن ارتفاع معدلات الانتحار بين الأحداث في المحافظة.

وقال مدير المكتب صلاح مهدي إن "محافظه ديالى تشهد منذ العام الماضي حتى الآن ارتفاعا ملحوظا في معدلات الانتحار بين الأحداث"، مشيرا إلى تسجيل حالات لأعمار تراوحت بين 9 سنوات و16 عاما.

وأضاف، لوكالة أنباء عراقية خاصة، أن عدد الأحداث الذين أنهوا حياتهم يُقدَّر بنحو 15 ضحية، واصفا ذلك بأنه "مؤشر خطير" يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لدراسة هذه الحالات ووضع حلول للحد منها.

ولم تعد أخبار الانتحار في العراق مجرد حوادث عابرة، بل تحولت إلى ظاهرة يومية تتصدر نشرات الأخبار ومنصات التواصل الاجتماعي، ومنها الفاجعة التي هزت محافظة النجف الأنشرف، في فبراير الماضي، بإقدام شاب على قتل والده الأستاذ الجامعي ثم إنهاء حياته.

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان، إلى منحني بياني أخذ في الارتفاع. فبعد أن كانت حالات الانتحار تسجل بالعشرات سنويا قبل عقدين، باتت الآن تتجاوز حاجز 700 إلى ألف حالة مسجلة رسميا كل عام، مع وجود عشرات الحالات الأخرى التي يتم التكتُم عليها من قبل الأهالي

لدوافع دينية واجتماعية، حيث تُسجل كحوادث قضاء وقدر أو حرق منزلية. وتتنوع أساليب الانتحار بين إطلاق النار والشنق وتناول العقاقير الطبية، فيما تختلف الدوافع والأسباب بين المشكلات النفسية والأزمات المالية والضغط الاقتصادية والمعيشية.

وتتولى الأجهزة الأمنية فتح تحقيقات في بعض الحوادث لكشف ملابساتها، والتأكد مما إذا كانت جرائم جنائية جرى إخفاؤها على أنها حالات انتحار، وقد كشفت التحقيقات في إحدى تلك الحوادث، التي وقعت في أطراف مدينة بعقوبة قبل أشهر، عن قيام رجل بقتل زوجته ثم ادعى أنها انتحرت، قبل أن يتم اعتقاله واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

ويرى خبراء الاجتماع وعلم النفس أن الانتحار في العراق ليس نتاج سبب واحد، بل هو صرخة ناتجة عن تراكمات معقدة.

وتأتي البطالة والفقر في مقدمة الأسباب؛ فانسداد الأفق أمام الشباب

اهتمام متزايد بتمكين النساء الريفيات في تونس إطلاق مشاريع في الابتكار الزراعي وتعزيز قدرات التعاونيات النسائية



ركيزة أساسية لصمود القطاع الفلاحي

قابلة للاستجابة لطلبات السوق بصفة مستمرة ومنظمة، فضلا عن مزيد تحسين ظروف العمل والتنقل اللائقة للنساء العاملات في القطاع الفلاحي.

وفي تونس، يقدر عدد النساء في الأرياف بأكثر من مليون و700 ألف امرأة، أي ما يعادل ثلثي نساء تونس وأكثر من 50 في المئة من سكان الأرياف. وتمثل النساء الريفيات نسبة هامة من العمالة في القطاع الفلاحي قدرتها أرقام الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية في آخر استقصاء لها حول متابعة الموسم الفلاحي بعنوان سنة 2018 - 2017 الصادر في أكتوبر 20219 بـ521 و306 ألف عاملة.

ورغم أهمية الدور الذي تضطلع به العمالة النسوية ومساهمتها الهامة في ضمان صمود القطاع الفلاحي ومقاومته للآزمات، يرى عدد من الخبراء أنها إلى اليوم تمثل الحلقة الأضعف في سلسلة القطاع، فهي تعمل دون حقوق، وتواجه الاستغلال والعنف بكل أشكاله، وتكاد التمييز وتركب المخاطر دون حماية ولا وقاية ولا تأمين، وتشهد الاعتراف وتطالب بالإنصاف ورد الاعتبار بما يليق بقيمتها وبما يحفظ كرامتها. وحيث إن 92 في المئة من العاملات في القطاع الفلاحي يعملن دون تغطية اجتماعية، و98 في المئة منهن يتقاضين دون الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (باعتبار خصم معلوم النقل)، و78 في المئة منهن يتعرضن لكل أشكال العنف.

مجرّد خيار أو مسالة عدالة اجتماعية بل هو استثمار ذكي في مستقبل جماعي أكثر إنصافاً واستدامةً.. وتسعى تونس لتعزيز الشراكات وتكثيف الجهود لتطوير البات تسويق رقيمة مبتكرة وإدراج المرأة الريفية في منظومات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يضمن استدامة مشاريعها ويعزز دورها كفاعل أساسي في الاقتصاد الوطني.

وأكدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بتونس التزام منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدعم جهود الدولة التونسية وبرامجها الهادفة إلى تعزيز قدرات النساء الريفيات في مجال ريادة الأعمال.

وخلال ندوة حول "الإماج الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي: التسويق والتحديات والفرص"، نظمت في مارس 2025، تم الاتفاق على اعتماد مقاربة التمييز الإيجابي لفائدة النساء في الوسط الريفي لتسهيل تنقلهن ومشاركتهن في المعارض وفضاءات التسويق، والتشجيع على التسويق الإلكتروني وتطوير كفاءة النساء الريفيات في مجال استخدام المنصات الرقمية.

وكذلك تأمين مرافقة النساء في الوسط الريفي والنساء المساهمات في الشركات الأهلية في تطوير المنتج ونقله وترويجه وتاطيرهن في مجال إدارة المشاريع.

كما تم الاتفاق على إيجاد البات لتمكين المرأة الريفية من إنتاج كميات

وقالت الكاتبة العامة للاتحاد المغاربي وشمال أفريقيا للفلاحين ريم فرشيشي إن المشروع يهدف إلى دعم الابتكار في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة القطاع الفلاحي على التكيف مع التغيرات المناخية، وحماية حقوق الفلاحين، إلى جانب توظيف البحث العلمي التطبيقي ونقل المعارف وتبادل الخبرات بين الجامعات والمنظمات المهنية في الدول الشريكة.

وفي عام 2024 تم إطلاق "البرنامج المشترك لتسريع التقدم نحو تمكين النساء الريفيات الاقتصادي" لتستفيد منه نساء من المناطق الشمالية في تونس مثل ولاية جندوبة وكذلك نساء من ولاية القيروان (وسط).

هذا المشروع مبادرة عالمية تهدف إلى تأمين معاشات النساء الريفيات وجعل مجتمعاتهن أكثر مرونة وضمان حقوقهن. يلتزم بتوفير الموارد التي تحتاجها المرأة الريفية للنمو. ويسعى لتحقيق ذلك من خلال تقديم برامج تدريبية تركز على المهارات الزراعية الأساسية وتعتمد أيضا على التقنيات الحديثة والابتكار. كما يقوم المشروع بتجاوز الحواجز من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق بشكل أفضل، مما يتيح للنساء عرض منتجاتهن وبيعها مباشرة، مما يزيد من استقلالهن الاقتصادي.

ولم يعد تعزيز تمكين النساء والفتيات في المناطق الريفية بتونس،

استثمار العُطل... المراكز الصيفية في الأردن مشروع تربوي متكامل

وقضاء عرجان، منها 40 مركزا بإكرامية، و25 مركزا تطوعيا، ويبلغ عدد المنتسبات إليها 2764 طالبة، منسيرة إلى أن تعاون المنظمات المتطوعات بعكس روح المسؤولية المجتمعية، والإيمان بأهمية رسالة تحفيظ القرآن في إعداد جيل واع ومتمسك بقيمه.

المراكز الصيفية لا تقتصر فقط على تعليم الحفظ والتلاوة، وإنما تسعى إلى إعداد جيل واع وقادر على استثمار أوقات الفراغ

أما أستاذ الفقه المقارن في كلية عجلون الجامعية، الدكتور حسين الربابعة، فأكد أن استثمار العطلة الصيفية في حلقات القرآن يعد من أفضل الوسائل لتنمية شخصية الأطفال واليافعين، لما يوفره من بيئة تربوية تعزز الانضباط، وتنمي روح الالتزام، وتغرس القيم الإسلامية في نفوسهم.

وقال لوكالة الأنباء الأردنية إن المراكز تسهم في صقل مهارات الطلبة العلمية والسلوكية، وتحصينهم فكريا من الأفكار السلبية، من خلال ربطهم بالقرآن وتعليمه، إلى جانب تنمية قدراتهم على

تربوية وتعليمية هادفة، تقام تحت شعار "النظافة من الإيمان.. بيئة أنقى.. ومجتمع أرقى".

وقال رئيس قسم الوعظ والإرشاد في أوقاف عجلون، الدكتور عبدالله الشناق، إن المراكز الصيفية لا تقتصر على تعليم الحفظ والتلاوة، وإنما تمثل مشروعا تربويا متكاملا يهدف إلى بناء شخصية الطالب فكريا وسلوكيا، وتعزيز مفاهيم الوسطية والاعتدال والانتماء إلى الوطن. وأضاف أن البرامج الإرشادية المصاحبة تتناول موضوعات أخلاقية وسلوكية متنوعة، من أبرزها احترام الآخرين، وبر الوالدين، والمحافظة على البيئة، والنظافة العامة، والتوعية بأفة المخدرات، انسجاما مع شعار المراكز لهذا العام، بما يسهم في إعداد جيل يتحلّى بالمسؤولية والوعي الديني والاجتماعي. بدورها، قالت رئيسة قسم الشؤون النسائية في عجلون بئينة المومني إن المراكز النسائية تؤدي دورا مهما في تنشئة الفتيات على تعاليم الدين الإسلامي السمحة، وترسيخ القيم والأخلاق الفاضلة، إلى جانب تعزيز ارتباطهن بكتاب الله، في بيئة تعليمية آمنة ومحفزة.

وأضافت، لوكالة الأنباء الأردنية، أن القسم يشرف على 65 مركزا في مناطق عجلون، وعين جنا، وعنجرة، والشفا،

تسعى تونس لتعزيز الشراكات وتكثيف الجهود لتطوير آليات تسويق رقمية مبتكرة وإدراج المرأة الريفية في منظومات الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني بما يضمن استدامة مشاريعها ويعزز دورها كفاعل أساسي في الاقتصاد الوطني، حيث لم يعد تعزيز تمكين النساء والفتيات في المناطق الريفية بتونس مجرّد خيار أو مسالة عدالة اجتماعية بل هو استثمار ذكي في مستقبل جماعي أكثر إنصافاً واستدامة.

● **تونس -** يولي مشروع "الابتكار الزراعي، التغير المناخي وحقوق الفلاحين في تونس قطيعة" اهتماما خاصا بتمكين النساء الريفيات من خلال تعزيز قدرات التعاونيات النسائية ودعم دورها في الدورة الاقتصادية الفلاحية، فضلا عن توسيع الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والفاعلن في القطاع، بما يسهم في إرساء نموذج تعاون مستدام يعزز التنمية الفلاحية والريفية في تونس.

ويشمل المشروع في مرحلته الأولى حوالي 200 امرأة عاملة في القطاع الفلاحي ضمن 4 مجتمعات في كل من نابل وقرية وتاكسة وحمام الغراز والهوارية، وذلك من خلال تكوينهن ومراقبتهن بنويز 5 بيوت مكية خارج التربة كالية مبتكرة للزراعة المقتصدة للمياه.

تعزيز تمكين النساء في تونس لم يعد مجرد خيار بل أصبح استثمارا ذكيا في مستقبل جماعي أكثر إنصافا

ويأتي إطلاق هذا المشروع في سياق ما يواجهه القطاع الفلاحي في تونس من تحديات متزايدة ناجمة عن التغيرات المناخية وندرة الموارد المائية، بما يفرض اعتماد مقاربات جديدة لتعزيز صمود المنظومات الفلاحية وضمان الأمن الغذائي وتحقيق تنمية ريفية مستدامة. وتتمد فترة تنفيذ المشروع على 24 شهرا، سيتم خلالها العمل على تنفيذ برامج وأنشطة تستجيب لهذه التحديات.

● **عجلون (الأردن) -** أصبحت المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن في الأردن محطة تربوية مهمة تستقطب آلاف الطلبة سنويا، لما تقدمه من برامج متكاملة تجمع بين تعليم القرآن وغرس القيم الإسلامية وبناء الشخصية المتوازنة، بما ينسجم مع رسالة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، بحسب ما قاله مدير أوقاف عجلون الدكتور صفوان القضاة. وأضاف القضاة، لوكالة الأنباء الأردنية، أن عدد المنتسبين إلى المراكز هذا العام بلغ نحو 7964 طالبا وطالبة، يتوزعون على 187 مسجدا في مختلف مناطق المحافظة، بواقع 3 أيام أسبوعيا للذكور، و3 أيام للإناث، مبينا أن المراكز تتضمن حلقات لتحفيظ القرآن وتعليم أحكام التلاوة والتجويد، ودروسا في التفسير، إلى جانب أنشطة ثقافية وترفيهية هادفة. وأكد حرص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على توفير كوادر مؤهلة من حملة الشهادات الشرعية والإجازات في التلاوة والتجويد، لضمان جودة المخرجات. وفي محافظة عجلون تشهد المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن إقبالا مكثفا من الطلبة خلال العطلة الصيفية، بهدف تعزيز القيم الإسلامية وتنمية مهارات التلاوة والحفظ، واستثمار الوقت ببرامج

حلم المربع الذهبي يغازل المغرب مجددا في كأس العالم

زملاء حكيمي يسعون لـ«الثأر الكروي» من الديك الفرنسي



الحلم يستمر

الأرجنتيني ليونيل ميسي (المتصدر). ومع وصوله إلى 19 هدفا في سجل مشاركاته بكأس العالم، يخوض مهاجم ريال مدريد الإسباني منافسة محتدمة مع ميسي على صدارة قائمة الهدافين التاريخيين لكأس العالم. ومن غير المرجح أن يجري ديشان تغييرات على التشكيلة الأساسية المستقرة لمنتخب فرنسا، حيث من المحتمل أن يستمر مانو كونيه في شغل مركز أوريليان تشواميني في خط الوسط. وينضم تشواميني إلى ماركوس تورام في قائمة الغائبين، حيث غاب الأخير عن مباراة باراغواي، ثم غاب عن التدريبات لعدة أيام بسبب معاناته من إصابة في الفخذ. يشار إلى أن الفائز من تلك المباراة، سوف يلتقي في الدور قبل النهائي مع الفائز من مباراة إسبانيا وبلجيكا.

رسمية، علما بأنه انتصر في اللقاءات السبعة الأخيرة بجميع المسابقات. وبالإضافة إلى قيادته منتخب فرنسا للفوز بكأس العالم قبل 28 عاما على أرضه، يستعد ديشان لخوض مباراته الـ25 في كأس العالم كمدرّب الخميس، معادلا بذلك الرقم القياسي المسجل باسم الألماني هيلموت شون. وفي بوسطن، حيث سبق للمنتخب الفرنسي أن تغلب على منتخب النرويج الذي كان يعاني من نقص في صفوفه بنتيجة 4 - 1 في مرحلة المجموعات، سيسعى المدرب الفرنسي لتحقيق فوزه الـ20 على أكبر مسرح كروي. ويهدفه الحاسم ضد باراغواي، رفع قائد المنتخب الفرنسي كيليان مبابي رصيده إلى 7 أهداف في البطولة، ليحتل المركز الثاني في قائمة هدافي النسخة الحالية بالاشتراك مع النرويجي إرلينغ هالاند، بفارق هدف خلف الساحر

ليحصل على 9 نقاط، وتاهل عن جدارة للأدوار الإقصائية. ولم يجد منتخب فرنسا صعوبة في اجتياز عقبة منتخب السويد بدور الـ32 بعدما تغلب عليه 3 - 0، صفر، على عكس مواجهته في دور الـ16 ضد باراغواي، التي حسمها بهدف نظيف من ركلة جزاء، سجلها نجمه كيليان مبابي، ليصل إجمالي أهدافه في النسخة الحالية للمونديال إلى 13 هدفا حتى الآن. ويعزز خط الهجوم القوي المكون من مبابي، وعثمان ديمبيلي، وماكيل أليوسي، وبرادلي باركولا، بشكل مثالي من قبل ديزيريه دوي، الذي تسبب في ركلة الجزاء الحاسمة ضد باراغواي بفضل مهاراته الفنية الرائعة. وتحت قيادة ديشان، الذي سيودع المنتخب الفرنسي بعد هذه البطولة، حقق الفريق 11 فوزا في آخر 12 مباراة

بعد أن تم إفساح المجال لمشاركة رضوان لحلال في المباراة الأخيرة. وبعد صناعته هدفين في مرمى كندا، يحمل صانع الألعاب البارز براهيم دياز الرقم القياسي كأكثر لاعب أفريقي تقديمًا للتمريرات الحاسمة في كأس العالم، بعدما قام بصناعة 4 أهداف لزملائه في النسخة الحالية للمسابقة، علما بأنه ساهم في تسجيل 10 أهداف للمغرب هذا العام بمختلف البطولات. من جانبه، يطمح المنتخب الفرنسي، الفائز باللقب عامي 1998 و2018، إلى بلوغ قبل نهائي كأس العالم للمرة الثالثة على التوالي، لكن المهمة لن تكون سهلة على فريق المدرب ديدييه ديشان. وتكتسب منتخب فرنسا عن أنيابه مبكرا، بعدما تربع على قمة المجموعة التاسعة، عقب فوزه في لقاءاته الثلاثة على السنغال والعراق والنرويج،

يدخل المنتخب المغربي غمار مباراة الدور ربع النهائي من المونديال ضد فرنسا، ساعيا إلى تحقيق الفوز والتأهل إلى المربع الذهبي من المسابقة، في مواجهة تعيد إلى الأذهان موقعة نصف نهائي مونديال قطر 2022 بين المنتخبين.

بوسطن (الولايات المتحدة) - حلم منتخب المغرب بمعاقة المجد من جديد ومواصلة مسيرته الرائعة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، حيث يرغب في التأهل للدور قبل النهائي في المونديال للنسخة الثانية على التوالي، حينما يلتقي مع نظيره الفرنسي، الخميس، بدور الثمانية للمسابقة. ويسعى منتخب المغرب لتكرار إنجازه التاريخي الذي حققه قبل 4 سنوات، حينما كان أول فريق عربي وأفريقي يصعد إلى الدور قبل النهائي في كأس العالم، قبل أن يحصل على المركز الرابع في النهاية. وأصبح منتخب المغرب هو الممثل الوحيد للكرتين العربية والأفريقية في المونديال، المقام حاليا في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، عقب خروج المنتخب المصري من دور الـ16 للبطولة، الثلاثة، عقب خسارته المثيرة للجدل 2 - 3 أمام منتخب الأرجنتين.

المنتخب المغربي حافظ على سجله خاليا من الهزائم في خمس مباريات متتالية بالمونديال قبل مواجهة المنتخب الفرنسي

ولا يزال منتخب المغرب يبحث عن تحقيق انتصاره الأول على فرنسا، حيث التقى المنتخبان في 6 مواجهات، حقق منتخب (الدبكة) الفوز خلالها في 4 مباريات، بينما خيم التعادل على مباراتين، من بينها في لقاء ودي حسمه منتخب "أسود الأطلس" بركلات الترجيح ضمن بطولة الملك الحسن الثاني الودية عام 1998. وأقيمت المباراة الرسمية الوحيدة بينهما في المونديال الماضي عام 2022 بقطر، حيث انتهت مسيرة المغاربة الرائعة في تلك النهائيات بالخسارة

الاتحاد المصري مستاء من حكم مباراة الأرجنتين

واحدًا في كل شوط عن طريق ياسر إبراهيم ومصطفى عبد الرؤوف (زيكو)، لتستقبل ثلاثية في آخر عشر دقائق وتفتقد فرصة التقدم إلى دور الثمانية. وأثار الحكم الفرنسي استياء الجهاز الفني لمنتخب مصر لإلغائه هدفا لزيكو في الدقيقة 62، لكن هذا الهدف الذي جاء بعد هجمة رائعة بفضل مهارة هيثم حسن وتمريرة محمد صلاح، التي بعد مراجعة تقنية حكم الفيديو المساعد، التي وجدت أن مروان عطية ارتكب خطأ ضد ليساندرو مارتينيز في بداية الهجمة.

كما رفض الرجوع إلى تقنية الفيديو من أجل احتساب ركلة جزاء لصالح صلاح لترتد الكرة بهدف الفوز للأرجنتين في الوقت المحتسب بدل الضائع. وأضاف البيان "رغم انتهاء مشوار المنتخب في البطولة، فإن الفخر بما قدمه لاعبونا سيظل قائما، بعد أن أظهروا التزاما وروحا قتالية نالت احترام الجميع، وقدموا صورة مشرفة لكرة القدم المصرية".

القاهرة - أعرب الاتحاد المصري لكرة القدم عن بالغ استيائه من الأداء التحكيمي في المباراة التي خسرها المنتخب الوطني 2-3 أمام الأرجنتين في دور الستة عشر لكأس العالم الثلاثة. وقال الاتحاد في بيان عبر موقعه على الإنترنت اليوم الأربعاء "يعرب الاتحاد المصري لكرة القدم عن بالغ استيائه من أداء طاقم التحكيم الذي أدار مباراة مصر والأرجنتين أمس بقيادة الحكم الفرنسي فرانسوا لوتيكسيه، ومن بعض القرارات المرتبطة بتقنية حكم الفيديو المساعد والتي أثارت الكثير من علامات الاستفهام، خاصة في ظل الانتقادات الواسعة التي وجهتها العديد من وسائل الإعلام والمحللين الرياضيين لهذا الأداء.

وأضاف "يؤكد الاتحاد تسامحه بحقق المنتخب الوطني، وحرصه على اتخاذ كل ما تحفله اللوائح من إجراءات تحفظ العدالة ونزاهة المنافسة". وفردت مصر في تقديمها -2صفر بعد أن سجلت هدفا

يساهم اللاعبون الخمسة في تحقيق المزيد من الأرقام القياسية للمكسيك في النسخة القادمة لكأس العالم بعد 4 أعوام.

كما أعاد منتخب أميركا كتابة تاريخه في مونديال 2026 بدءا من الفوز العريض على باراغواي بنتيجة 4 - 1 في الجولة الأولى، ليسجل 4 أهداف في مباراة واحدة لأول مرة في تاريخه ببطولة كأس العالم. واستمرت الإنجازات بالفوز 2 - 0 على استراليا في الجولة الثانية، ليحقق بذلك انتصارين في دور المجموعات لأول مرة. وبخلاف ذلك لم ينجح المنتخب الأميركي في الأدوار الإقصائية منذ مونديال 2002 بكوريا الجنوبية واليابان، لكنه كسر أيضا هذه السلسلة السلبية بالفوز 2 - 0 على البوسنة والهرسك في دور الـ32، ومنحه هذا الانتصار أيضا إنجازا بكونه أول منتخب من منطقة الكونكاكاف يصل إلى 10 أهداف على الأقل في تاريخ كأس العالم، حيث أنهى البطولة برصيد 11 هدفا.

وتألق في صفوف المنتخب الأمريكي الظهير الأيمن اليكس فريمان البالغ من العمر 21 عاما، حيث قدم تمريرة حاسمة ضد باراغواي، وسجل هدفا أمام استراليا، واتسم بالصلابة في أداء مهامه الدفاعية طوال البطولة.

وكان المنتخب الأمريكي صاحب ثاني أصغر معدل أعمار بين فرق مونديال قطر 2022، واستمر العديد من اللاعبين في قوام الفريق خلال نسخة 2026، ما يعني أنه بحلول عام 2030 سيكون جميع اللاعبين البارزين، مثل كريستيان بوليسيتش وويستون ماكينى وتايلر ادامز وأنتوني روبنسون، قد تجاوزوا سن الثلاثين.

مونديال 2026 نقطة انطلاق لمنتخبات أميركا وكندا والمكسيك

إقامة بطولتين للكأس الذهبية ومواسم أخرى من دوري أمم كونكاكاف قبل مونديال 2030.

فيفا استعرض إنجازات كل فريق، واللاعبين الشباب الذين تركوا بصمة مميزة في البطولة، ومستقبل الفرق الثلاثة

أما منتخب المكسيك فقد أبهر جماهيره برحلة تاريخية في مونديال 2026 بدأت بالفوز 2 - 0 على جنوب أفريقيا في مباراة الافتتاح، وبعدها حقق ثلاثة انتصارات متتالية بشباك نظيفة، ليحقق أربعة انتصارات في كأس العالم لأول مرة في تاريخه، وكسر عقدة الأدوار الإقصائية التي لازمته 40 عاما بالفوز 2 - 0 على الإكوادور في دور الـ32.

وبرز في هذه البطولة لاعب الوسط الواعد رودريغو مورا الذي لم يتجاوز 17 عاما، وتألق مع منتخب المكسيك، وقدم أداء شجاعا أمام إنجلترا في دور الـ16، وتميز في طلب الكرة بالاستمرار والجرأة في مراوغة المدافعين بذكاء ورؤية جيدة وتحركات مدروسة، وأربك المدافعين بمراوغاته. وواعد أخرى ظهرت في المنتخب المكسيكي مثل أوبيد فارغاس وبرايان غوتيريز، والمدافع ماتيو تشافين، الذي سجل هدف الفوز على التشيك، والمهاجم أرماندو جونزاليس، ويشرون بمستقبل واعد للعبة في بلادهم، وقد

سجل نجمه جوناثان دافيد ثلاثية، ليضمن بذلك تأهله للأدوار الإقصائية لأول مرة في تاريخه حيث فاز 1 - 0 على 0 جنوب أفريقيا في دور الـ32. وكان لوك دي فوجيرول مدافع كندا أبرز اكتشاف لفريق المدرب جيسي مارش، وكان ركيزة أساسية في الخط الخلفي بمشاركته في جميع المباريات الخمس. وأظهر دي فوجيرول مدافع فولهام نضجا يفوق سنه، وكان مميزا في الصراعات الهوائية وبقة التمريرات، ليكون مرشحا لقيادة خط دفاع منتخب بلاده لعشر سنوات قادمة.

وبنجاحه في كأس العالم يكون المنتخب الكندي قد قام بخطوة إلى الأمام في مسيرته، ليبقى ما ينقصه حاليا التنويع بلقب قاري، حيث كان آخر إنجاز له التنويع بالكأس الذهبية للكونكاكاف في 2000، وتبقى الفرصة سانحة أمامه لتحقيق هذا الإنجاز مع



أداء مبهر



صباح العرب

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



هل كان لابد من انتصار الأرجنتين على مصر...؟

هل كان لابد من ترجيح كفة الأرجنتين في مباراتها مع مصر، ولو بالدوس على القانون والأخلاق والمبادئ الرياضية؟ الجواب: نعم، والفيفا في الأخير، تدار بعقلية الشركات متعددة الجنسيات، حيث تحولت من مجرد جمعية رياضية إلى إمبراطورية اقتصادية بمليارات الدولارات، ولديها استراتيجية استثمارية رغم أنها في الأصل منظمة غير ربحية، ولتحقيق تلك الاستراتيجية تعتمد على آلياتها الكبرى سواء كانت انتخابات أو نجومًا تحولوا بمرور الوقت إلى أبقار مقدسة لا يمكن المساس بها وبهيبتها وحضورها.

شاركت الأرجنتين في جميع نسخ كأس العالم باستثناء أربع، لتحتل المركز الثالث بعد البرازيل وألمانيا، وفازت بثلاثة كأس ووس حصلت على المرتبة الثانية في ثلاث مناسبات أخرى، واللافت أنها كانت غالبًا ما تتبرع الجدل من وراء تلك الأخطاء التي ترتكبها بقيادة يوسف بالهاني وبإمضاء مجموعة من الفنانين التونسيين سيقدمون باقة من الأغاني التي تزخر بها المدونة الموسيقية التونسية وستجمع فنانين من أجيال مختلفة. وسيقتلي الركح في هذه السهرة كل من علياء بالعيد وغازي العيادي وشهزاد هلال وسفيان الزاوي وملكة الشارني ومريم نورالدين. وستكون هذه السهرة مسبوقة بعرض للافركستر السمفوني التونسي يوم 22 يوليو بعنوان "سمفونيات 60.. ستون سنة من الموسيقى التونسية" بقيادة شادي القرقي.

في 21 يونيو 1978، وضمن منافسات المجموعة الثانية من بطولة كأس العالم، دخلت الأرجنتين وهي البلد المنظم، مباراة حاسمة مع البيرو، حيث كانت بحاجة إلى الفوز بأربعة أهداف على الأقل للتأهل إلى النهائي متفوقة على غريمها البرازيل. والمفاجأة أنها حققت فوزًا ساحقًا بستة أهداف ضد البيرو التي كانت صامدة في السابق، مما أثار شوكًا عالمية فورية حول التلاعب بنتائج المباريات والرشاوى السياسية، لاسيما أن المنتخب البيروفي كلف بحراسة شباكه لاعبا من أصول أرجنتينية، وقيل آنذاك إن المجلس العسكري الحاكم في الأرجنتين قدم شحنات ضخمة من الحبوب ومزايا سياسية لضمان الفوز، مما جعل من تلك المباراة رمزا مظلمًا للتلاعب الجيوسياسي بالرياضة.

في 22 يونيو 1986، كانت هناك مقابلة أخرى مثيرة للجدل، جرت بين الأرجنتين وإنجلترا في ربع نهائي كأس العالم 1986 على ملعب أزتيكا في مكسيكو سيتي، وصافد تنظيمها مرور أربع سنوات من حرب الفوكلاند بين الأرجنتين والمملكة المتحدة واحتدام التوترات الجيوسياسية بينهما. تميزت تلك المباراة بهدف مارادونا الشهير "يد الله" الذي كسر التعادل السلبلي بتسديدة من فوق الحارس الإنجليزي بيتر شيلتون، في مخالفة واضحة أغفلها الحكم التونسي علي بن ناصر فسمح باحتساب الهدف ليظل اسمه مرتبطا بأشهر خطأ تحكيمي وأكثره تأثيرا في تاريخ الرياضة. خلال مباراة إقصائية مرتقبة في دور الـ16 من كأس العالم للعام 1990 في تورينو الإيطالية، شرب المدافع البرازيلي برانكو من زجاجة ماء خاصة قدمها الطاقم الطبي الأرجنتيني خلال استراحة قصيرة للعلاج على أرض الملعب. وسرعان ما شعر بنعاس شديد واضطراب في التوازن، مما سمح لهجوم الأرجنتين باستغلال الثغرات وتحقيق فوز صعب، ومنذ ذلك التاريخ لا تزال حادثة "الماء المقدس" سببة السمعة واحدة من أغرب فضائح العالم الرياضية وأكثرها صدمة في تاريخ كرة القدم الدولية. بعد سنوات كشف مارادونا في تصريحات تلفزيونية أنهم دسوا مادة مهدئة في الماء لإنهالك الخصم، واعترف أعضاء الجهاز التدريبي الأرجنتيني ضمنا بأن الزجاجة قد تم دس مواد مهدئة سائلة فيها لإضعاف خصومهم، مما يظهر مدى التطرف والالزوح الرياضية التي تم للجوء إليها لتحقيق الانتصارات.

مهرجان قرطاج يستعيد نجومه في دورة الستين



تحت الياسمنية

للغنان مروان الجبالي المُلقَّب بـ"توردو"، ومواصله للتجربة التي انطلقت خلال الدورة الفارطة للتعريف بالتراث الثقافي غير المادي للبلدان، تضم برمجة المهرجان عرضا بعنوان "فولكلور من العالم" يوم 11 أغسطس، تشارك فيه مجموعات فنية من عديد الدول تقدم عروضاً فلكلورية شعبية، ومن تونس تشارك هذه السنة الفرقة الوطنية للفنون الشعبية بعد أن تضمن هذا العرض خلال الدورة الفارطة فقرة لطوائف غبنتن المسجلة على لائحة التراث العالمي لليونسكو. وستجمع هذه السهرة "موسيقى الشعوب والرقصات التقليدية والطقوس والأزياء والإيقاعات المختلفة" من تونس وليبيا ومالطا والصين واليابان.

يتماشى مع ميزانية المهرجان. وفضلا عن سامي يوسف، يعتلي الفنان المصري ثامر عاشور مسرح قرطاج للمرة الأولى في سهرة 8 أغسطس 2026. أما الفنانة اللبنانية إليسا فستكون لها مصافحة مع جمهور قرطاج في سهرة 15 أغسطس. واحتفاء بمرور 31 سنة على زيارة مايكل جاكسون إلى تونس، يستضيف مهرجان قرطاج في دورته الستين عرض "ذي دجاسكون" في سهرة 20 يوليو، وهي فرقة فنية تضم أفراداً من عائلة مايكل جاكسون وشاركت ضمن الفيلم الذي عُرض مؤخراً في قاعات السينما التونسية ويوثق مسار هذا الفنان. وبلي هذا الحفل في سهرة 21 يوليو عرض يمزج بين موسيقى الراب والأغنية الحديثة

الفنون تنتصر في مهرجان رام الله

الضفة الغربية من تضيق على الحركة بسبب الحواجز والإجراءات الأمنية، الأمر الذي يجعل استمرار النشاط الثقافي تحدياً حقيقياً. وأضاف أن الثقافة والفنون تشكلان مساحة للحفاظ على الحياة العامة، وتعكسان قدرة المجتمع على التمسك بالإبداع رغم الأزمات، مؤكداً أن استمرار المهرجان يعكس إصرار المؤسسات الثقافية والفنانين على أداء دورهم المجتمعي.

أميمة طالب تحيي إرث دايدا

بارزة أضفت عليه طابعا معماريا فاحرا، فيما منح التصميم الخلفي الشبيه بالكاب إطلالتها حضورا ملكيا وانسيابية لافتة على المسرح. وجاء ختام العرض ليشكل لحظة جمعت بين الأزياء الراقية والموسيقى والحنين، حيث نجح ستيفان رولاند في تقديم تجربة تتجاوز عرض التصاميم التقليدي، وتحولت إلى رواية بصرية وفنية تستحضر ذاكرة دايدا وإرثها الغنائي.

يوليو الجاري، مقدما برنامجا متنوعا يضم عروضاً مسرحية وموسيقية وفنوناً بصرية وأعمالاً أدائية، بمشاركة نخبة من الفنانين والمبدعين الفلسطينيين، في محاولة لإعادة الحياة إلى الفضاء الثقافي وتعزيز حضور الفنون بوصفها وسيلة للتعبير والحفاظ على الهوية الوطنية. ويرى القائمون على المهرجان أن تنظيم هذه الدورة يحمل دلالات تتجاوز الجانب الفني، إذ يمثل رسالة تؤكد

مهرجان رام الله للفنون المعاصرة، إحدى أكبر الفعاليات الثقافية والفنية في الضفة الغربية، في أول دورة تقام منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، والتي أدت إلى توقف معظم الأنشطة الثقافية والفنية في الأراضي الفلسطينية، وسط ظروف سياسية وأمنية معقدة فرضت تحديات كبيرة على المشهد الثقافي. ويستمر المهرجان خلال الفترة من الخامس حتى السادس عشر من

باريس - شهد عرض المصمم الفرنسي ستيفان رولاند للأزياء الراقية لموسم خريف وشتاء 2026 - 2027، ضمن فعاليات أسبوع الموضة في باريس، لحظة استثنائية مزجت بين روعة الموضة وروح الموسيقى، حيث تحول العرض إلى احتفاء فني بالمغنية الفرنسية الراحلة دايدا، بالتزامن مع الذكرى الأربعين لرحيلها. وحظي العرض بحضور عدد من الشخصيات الفنية العالمية، من

الصقارة في شمال السعودية إرث يخلق نحو المستقبل

الرياض - يُجسد موروث الصقارة في الحدود الشمالية للسعودية ارتباط المجتمع بثقافة متجذرة منذ عقود طويلة، مستفيدة من الطبيعة الصحراوية الواسعة التي تمتان بها المنطقة، وموقعها على أحد أهم مسارات هجرة الصقور والطيور البرية، الأمر الذي جعلها وجهة رئيسية للصحاري من مختلف مناطق المملكة ودول الخليج العربية، ما أسهم في ترسيخ مكانتها بوصفها إحدى البيئات التاريخية لممارسة هذه الهواية الأصيلة. ومع ما تشهده المملكة من اهتمام متنام بالموروث الثقافي، حظيت الصقارة بدعم نوعي أسهم في انتقالها من ممارسة تقليدية متوارثة إلى قطاع منظم يجمع المحافظة على الإرث السعودي، والالتزام بالاستدامة

